



جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي
الشعبة : العلوم التجارية التخصص: إمداد و النقل الدولي

واقع التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية في الجزائر 2001-2016

تحت اشراف الاستاذ :

بن شني يوسف

مقدمة من طرف الطالبة:

عمور رشيدة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني عبد القادر	استاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم
مقررا	بن شني يوسف	استاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	بسادات كريمة	استاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، أشكركم و أثنى عليه ، إذ أمانني و يسر لي السبيل و وفقني من إعداد هذه المذكرة ، و بمقتضى واجب الاعتراف بالفضل أذكر بكل الخير و العرفان و أسمى معاني الوفاء أستاذي الفاضل بن شني يوسف على تفضل سيادته بالموافقة على الإشراف على هذه المذكرة و لرعايته الإنسانية و العلمية الدائمة و المخلصة التي تمرني بها و المستمرة طوال فترة إشرافه على المذكرة و لملاحظاته و توجيهاته القيمة ، فجزاه الله عنى و عن طلبة العلم خير جزاء.

الإهداء

إلى من ترفع يديها كل يوم إلى السماء داعية الله أن يمن علينا بالصحة و

النجاح إلى والداي

إلى من تعلمت من صمته أبغ الكلام، إلى من زرع في نفسي بذور

الصدق و العنفوان فهدايني بذلك إلى درج الخير و الأمان

إلى والدي

إلى من أكن لهم الحب و التقدير ، إلى السواعد القوية التي تساعدني

أوقات المحن ، إلى من أعطوا الأخوة معناها النبيل ، إلى من أعيش معهم

أجمل اللحظات و أعلامها

إلى أختي

و إلى كل زملائي وزميلاتي طلبة

الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
	كلمة شكر الإهداء الملخص
	فهرس المحتويات
I	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
أ، ب، ج، د، هـ	المقدمة العامة
37-1	الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة لخارجية
2	تمهيد
18-3	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية .
4-3	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها
18-5	المطلب الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
	المطلب الثالث :
24-19	المبحث الثاني : سياسات التجارة الخارجية
23-19	المطلب الأول : مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها
24	المطلب الثاني : أنواع سياسة التجارة
27-25	المطلب الثالث : أدوات سياسة التجارة الخارجية
28	المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية
32-28	المطلب الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية
34-33	المطلب الثاني :مراحل تحرير التجارة الخارجية
36-34	المطلب الثالث :آثار تحرير التجارة الخارجية
37	خاتمة الفصل
91-39	الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الإقتصادي الجزائري 2001-2016
39	تمهيد
46-40	المبحث الأول: التجارة الخارجية في ظل إقتصاد السوق.
40	المطلب الأول: تعريف إقتصاد السوق .

41	المطلب الثاني : مبادئ اقتصاد السوق.
46-42	المطلب الثالث: موقع التجارة الخارجية من اقتصاد السوق.
62-47	المبحث الثاني: التجارة الخارجية خلال مرحلة الإنعاش الإقتصادي 2001-2016
48-47	المطلب الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي
55-49	المطلب الثاني: التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي.
62-56	المطلب الثالث: التجارة الخارجية الجزائية و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
91-63	المبحث الثالث: دراسة إحصائية للتغيرات الإقتصادية
72-63	المطلب الأول: تطور الصادرات والواردات الجزائية
77-73	المطلب الثاني: الدراسة إحصائية لتطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2013-2016
90-78	المطلب الثالث: دراسة إحصائية للعوامل المؤثرة في تطور التجارة الخارجية
91	خاتمة الفصل
	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1 - II)	تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2001-2016	
(2 - II)	تطور معدل التغطية (TC) خلال الفترة 2001-2016	
(3 - II)	لنتائج الميزان التجاري لفترة (2005/2016)	
(4 - II)	للواردات حسب مجموعة المنتجات للفترة (2015/2015)	
(5 - II)	الصادرات للفترة (2009-2016)	
(6 - II)	للواردات والصادرات حسب المناطق الاقتصادية للفترة (2014-2016)	
(7 - II)	توزيع الواردات حسب طرق التمويل للفترة (2015/2016)	
(8 - II)	للشركاء في الواردات	
(9 - II)	لسعر الصرف للفترة (2001-2016)	

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
	تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2016	1
	نسبة تغطية الصادرات للواردات في الجزائر للفترة من 2001 إلى 2016	2
	تطور التجارة الخارجية لسنة 2013-2014	3
	تطور التجارة الخارجية لسنة 2014-2015	4
	تطور التجارة الخارجية لسنة 2015-2016	5
	تطور التجارة الخارجية لسنة 2005-2016	6
	الواردات حسب مجموعة المنتجات للفترة (2016/2015)	7
	لأهم شركاء الجزائر للواردات	8
	توزيع الواردات حسب طرق التمويل لسنة 2016	9
	لأهم الشركاء في الصادرات	10
	لأهم الشركاء في الواردات	11
	تطور سعر الصرف للفترة (2016-2001).	12

المقدمة عامة

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين دعوات و ترتيبات و تحويلات باتجاه إطلاق قوى السوق و تحرير المبادلات التجارية و حركة رأس المال و المعلومات التقنية و القوى العاملة و تدويلها و إزالة تخفيض القيود التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية و افتتاحها على المنافسة الدولية. وقد تدعم ذلك من خلال التطورات العالمية المعاصرة التي تجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الاقتصادية قد أُلقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث من خلال أطروحاتها الداعية إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وحرية انتقال رؤوس الأموال بين تلك الدول، بالإضافة إلى اعتماد مبدأ الإصلاح الهيكلي و انتهاز آلية السوق، وخاصة في قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الصادرات الإنتاجية خارج المحروقات بالاعتماد على المزايا التي توفرها حرية التجارة في المنافسة و التكنولوجيا و انعدام الرسوم الجمركية.

وبما أن الجزائر جزء من هذا المحيط فقد عملت على تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي وقد تزامنت مع الاصطلاحات الهيكلية العميقة التي شرعت فيها الجزائر بحجة الانفتاح على الخارج لتحقيق الإنعاش الاقتصادي و إزالة التشوهات البنوية العالقة بالاقتصاد الوطني في جانبه الداخلي والخارجي والجزئي والكلي، وهذا ما يتجلى من خلال الترسنة القانونية لتمكين المؤسسات من النمو في ظل نظام منفتح لضمان عملية النجاح في التنمية الاقتصادية وذلك لترقية الصادرات خارج المحروقات تحسبا للالتزامات المالية الدولية التي تنعكس سلبيا على أسعار المحروقات.

مع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية و كذلك في تطوير قطاع الصادرات، و مع تزايد التوجه نحو حرية التجارة للإسراع في عملية الاندماج العالمي خصوصا للجزائر و مع انتهاز الدولة لعدة سياسات و إجراءات لمواكبة هذا التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات على غرار الخصخصة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح النظام القانوني والمؤسسي في هذا المجال، أما هذا الوضع نطرح الإشكال الآتي:

"هل يمكن اعتبار التجارة الخارجية محركا للاقتصاد الوطني"؟.

-الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع تطور الصادرات خلال فترة تحرير التجارة الخارجية؟
- فيما تتمثل إستراتيجيات الإسترداد و التصدير؟
- ما مدى مساهمة التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة في ترقية الصادرات ؟
- ما هو واقع تطور الصادرات خلال فترة الدراسة؟

-الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المقترحة نطرح الفرضيات الآتية:

-شهد الاقتصاد الجزائري بعد عملية التحرير التام للتجارة الخارجية نتائج مرضية تمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسهولة.

- تنتهج الدولة مجموعة من الإستراتيجيات للنهوض باقتصادها و تحسين وضعيتها الاقتصادية، من خلال إستراتيجية إحلال الواردات و إستراتيجية تنمية الصادرات.

- تساهم التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة كأدوات تحرير التجارة في ترقية الصادرات.

- يحقق رصيد الميزان التجاري الجزائري نصيدا موجبا في أغلب فترة الدراسة و تغطية الصادرة الجزائرية غير مستقرة للواردات الجزائرية خلال نهاية فترة الدراسة أي سنة 2016.

-أهمية البحث:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الرئيسية والحيوية في الهيكل الاقتصادي لكل دولة لما لها من فوائد من حيث جلب العملة الصعبة وإشباع حاجيات السكان وخلق مناصب الشغل على مستوى الاقتصاد الوطني، وبالتالي جاءت أهمية هذه الدراسة في محاولة لوصف وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر من جهة، وإبراز مدى اعتماد الجزائر على إيرادات الصادرات لتمويل وارداتها من جهة أخرى. و خصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي لمحاولة منها الإسراع في الاندماج في الاقتصاد الدولي، ويعتبر هذا المسعى مهم نظرا للامتيازات التي يقدمها أهمها نقل الخبرات والتكنولوجيا، كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير.

ويكتسي البحث أيضا أهمية لكونه يدرس عدة تحديات مهمة للاقتصاد الوطني وهي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأورو متوسطية والسعي إلى الانضمام إلى التكتلات الإقليمية كبداية لتفعيل العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تنمية الصادرات خارج المحروقات.

-أهداف البحث:

- معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار البترول.
- معرفة إبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- معرفة واقع وآفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحالية.

-أسباب اختيار الموضوع:

تعتبر هذه الدراسة لب انشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتها وإمكانياتها لتحقيق هدف ترقية الصادرات باتخاذ الإجراءات اللازمة لفك الارتباط بالبتروول و ذلك لعدم الاستقرار الدائم لأسعاره في الأسواق الدولية، و كذلك السير نحو ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي حتمية إزالة كل القيود التي تعيق التجارة الخارجية، ومعرفة مدى تطور الإمكانيات التصديرية لدى الجزائر ولذلك ارتأيت أن أساهم ولو بشكل يسير في هذا المجال.

-حدود الدراسة: الدراسة الزمنية هي 2001 إلى غاية 2016

أما الدراسة المكانية فتتمثل في الاقتصاد الجزائري.

-الدراسات السابقة: تناولت عدة دراسات البحث في هذا الموضوع.

أهمها:

-فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية للتجارة الخارجية ففي الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير. جامعة الشلف، 2012.

تطرقت إلى التجارة الخارجية من الجانب النظري للتجارة الخارجية و الجغرافيا الاقتصادية في ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة و أيضا أثر الجغرافيا الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر من 1980-2010 .

-بوكزاطة سليم، المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية، حالة

-2002.الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001،

-بروك داودي، تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني، دراسة قياسية على الجزائر خلال الفترة 2008-2006 مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 1967-2007 .

تطرق فيها إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية والسياسة التجارية وتأثير التجارة الخارجية على الجوانب المختلفة للاقتصاد الوطني مع الحديث على مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأوروبية والمنظمة العالمية للتجارة، وفي الدراسة التطبيقية قام بإجراء نموذج قياسي يضم المؤشرات التالية الناتج الداخلي الخام، حجم الاستثمارات، الواردات، سعر الصرف، الصادرات، معدل التضخم.

-زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2011.

تطرقت فيها إلى الجانب النظري للتجارة الخارجية و سياساتها و الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية بالإضافة إلى التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط و بعدها التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق و في الدراسة التطبيقية لأثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية.

-حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013

تطرق فيها إلى الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة و أيضا للتصدير في الفكر الاقتصادي بالإضافة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات ، وفي الدراسة الإحصائية القياسية الإستبائية لأثر تحرير التجارة الخارجية الجزائرية على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

-صعوبات البحث:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع التي تناولت موضوع التصدير وجوانب أخرى من القسم النظري وبالتالي دعمنا الدراسة بالاعتماد على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات وإضافة إلى المراجع الالكترونية، أما فيما يخص الجانب التطبيقي من الدراسة قد واجهنا صعوبة في إيجاد الإحصائيات الشاملة والواقعية التي تخدم الموضوع بشكل أوسع والبرامج الإحصائية كتقنية حديثة في إعداد النماذج الإحصائية.

-المنهج المتبع:

للإجابة على فرضيات البحث نعتد:

نستخدم المنهج الوصفي في الفصل الأول كاملا الدراسة النظرية للتجارة الخارجية بالإضافة إلى المنهج التاريخي في النظريات المفسرة للتجارة الخارجية ، واهم السياسات والبرامج الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في إطار تحرير التجارة الخارجية، واستخدام نفس المنهج أي الوصفي في الفصل الثاني ليس كاملا بل في المبحث الأول و الثاني لتعريف اقتصاد السوق و تحول الجزائر إليه و التحدث عن التجارة الخارجية خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي خلال فترة الدراسة 2001-2016 أما في المبحث الثالث و الأخير قمنا بإتباع المنهج التحليلي عند إبراز أهم الإجراءات المتبعة في ترقية قطاع الصادرات و دراسة واقع الصادرات و الواردات في الجزائر، مع الاعتماد أيضا على المنهج الإحصائي في إبراز أهم الإحصائيات التي تخص واقع قطاع التصدير و الاستيراد في الجزائر من 2001 إلى 2016 .

هيكل البحث:

قسمنا موضوعنا إلى فصلين :

الفصل الأول: الدراسة النظرية للتجارة لخارجية حيث حاولنا إبراز ماهية التجارة الخارجية و أهميتها بالإضافة إلى النظريات المفسرة لها في المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى السياسات المنتهجة في التجارة الخارجية و أنواعها و أهدافها و أدوات سياسات التجارة الخارجية.

وفي المبحث الثالث قمنا بتعريف مفهوم تحرير التجارة الخارجية و الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تحرير التجارة، بالإضافة إلى شروط التحري التجاري و مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و آثار التحرير التجاري على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني: دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2001-2016 . يحتوي هذا الفصل على المبحث الأول الذي بينا فيه تعريف اقتصاد السوق و مبادئه و تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق و الدوافع التي أدت إلى ذلك.

حيث قمنا بتعريف الإنعاش الاقتصادي بالجزائر و البرامج المتبعة لذلك و التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، التجارة الخارجية الجزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. أما في المبحث الثالث و الأخير نتطرق فيه إلى دراسة تحليلية إحصائية لواقع الصادرات و الواردات في الجزائر من 2001 إلى 2016 و تطور الصادرات والواردات و النموذج القياسي لمعدل التغطية خلال فترة الدراسة ثم دراسة تحليلية إحصائية لتطور التجارة الخارجية خلال فترة 2005-2016 بالإضافة إلى التطرق إلى التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية مع العالم في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 مع ذكر أهم الدول الشركاء في الصادرات و الواردات في فترة 2014-2016.

الفصل الأول

تمهيد:

كرست الجزائر مجهودات جبارة من أجل إحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة الاجتماعية، و لبلوغ هذا الهدف تبنت إستراتيجية تنموية أساسها التصنيع مما تطلب إحداث تغييرات اقتصادية و اجتماعية عميقة، على أساس أن التصنيع هو القاطرة التي ستجر وراءها بقية القطاعات الاقتصادية مما يكون لها الأثر الإيجابي على التطور الاجتماعي و الازدهار العلمي و الثقافي، إلا إن النتائج جاءت مغايرة لهذا الطموح و لم يتم التوصل إلى أداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية، و بقيت قطاعات عديدة مهملة حيث تؤكد أن التطور الاجتماعي أبطأ بكثير من التغيير الاقتصادي. إن تحقيق التنمية الشاملة لا يمكن اختزالها في استيراد و تركيب المصانع داخل البلاد و في الزيادة السنوية للناتج الوطني الإجمالي، إذ أن التنمية الشاملة القابلة للاستمرار هي التي تعمل باطراد على تقوية الاعتماد على المصادر المحلية للتراكم و على تقليص التبعية بشتى أنواعها و أشكالها. و عليه بدأت الجزائر في إصلاحات اقتصادية في البداية كانت جزئية و هي عبارة عن ترميمات للاقتصاد الوطني، إلا أن الأزمة البترولية لعام 1986 بينت هشاشة الاقتصاد الجزائري، و أظهرت أن مشكل الاقتصاد الجزائري ليس ظرفيا و إنما هيكليا، مما استدعى الأمر إلى إجراء إصلاحات جذرية شاملة و ذلك من خلال تبنيها لمنهج تنموي مغايرا لما انتهجته سابقا حيث أملت هذا التغيير ظروف داخلية و خارجية، ومع ذلك لم تحدث الديناميكية المطلوبة للاقتصاد الجزائري، ركود الإنتاج الفلاحي و الصناعي و تدهور قطاع الخدمات، مما أدى إلى تعميق أزمة الجزائر المتعددة الأشكال، و بقي الأداء الاقتصادي رهينة عدم الرؤية الواضحة في رسم السياسة الاقتصادية التي تحقق التنمية المرجوة. أما اليوم و قد تغير العالم، حيث العولمة أفرزت معطيات دولية جديدة، أصبح من الأهمية بمكان إحداث المزيد من الإصلاحات في جميع الهياكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من أجل الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي بعدما رفع شعار الانفتاح الاقتصادي. يجمع الاقتصاديون في التأكيد على أن التجارة الخارجية تشكل الرهان الرئيسي لكل اقتصاد، و أن صحة التنمية و استقرارها مرتبط بصحة التجارة الخارجية خاصة في وقتنا الحالي و نحن نعيش عصر العولمة، التبادل الدولي هو مجال تنافس أنظمة الإنتاج لمختلف الدول، حيث يتم تقييم الفعالية الإنتاجية و من خلالها يتحدد النمو الاقتصادي، فالنجاح في التبادل الحر يخضع لشروط الفعالية و عليه يتطلب تبني سياسة اقتصادية مكيفة تتماشى مع المعطيات الحالية للانفتاح الاقتصادي و بالتالي تفرض تحديد إستراتيجية صناعية و تجارية متناسقة تخضع بدورها إلى توجهات الاقتصاد العالمي.

تعتبر التجارة الخارجية ركيزة من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد آخر في سلعة معينة، وهكذا لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها، وهذا مهما اختلفت النظم السياسية و مهما كانت درجت التفاوت بين الدول.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها

أصبح للتجارة الخارجية في عالمنا المعاصر مركزا مرموقا في العلاقات الدولية لا تقل أهمية عن مظاهر العلاقات الدولية الأخرى، فبعد زوال الاستعمار العسكري والسياسي، تحولت السيطرة في العلاقات الدولية إلى جانب التجارة الدولية التي ترتبط بها الرفاهية الاقتصادية والارتفاع بالمستويات المعيشية.

تقديم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة¹، وعلى الرغم من أن كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أن التجارة الخارجية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين أطراف منفصلين جغرافيا، أين يتم التبادل بين أطراف تقع في دول مختلفة بينما التجارة الداخلية تتم بين أطراف داخل حدود الدولة الواحدة².

ولهذا تختلف التجارة الخارجية في كثير من جوانبها وأوجهها عن التجارة الداخلية ومن ابرز أوجه الاختلاف ما يلي: - وجود مجموعة من القيود التي تحكم حركات التبادل الدولي تختلف تماما عن تلك التي تحكم التبادل الداخلي، وتتعلق هذه القيود بتحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتي تحكمها مجموعة من القيود تعرف باسم السياسة التجارية.

- اختلاف العملات التي يتم بها التبادل دوليا مما يؤدي إلى ظهور مشاكل الصرف، فعادة ما يتم التعامل دوليا بالعملات القوية المقبولة دوليا مثل الدولار واليورو... الخ، كما أن أسعار عملات الدول المختلفة تتعرض للتقلب اتجاه هذه العملات وفقا لظروف العرض والطلب وكذا السياسات المختلفة التي تتخذها الدول لتحقيق استقرارها النقدي.

- اختلاف القوانين المنظمة لحركات التجارة الخارجية من دولة لأخرى، ولذلك يواجه المتعاملون في التجارة الخارجية قوانين مختلفة عن تلك التي تحكم تحركات السلع والخدمات داخل حدودهم الجغرافية.

-تعتبر الأسواق العالمية أسواقا منفصلة بسبب اختلاف أشكال التدخل الحكومي، ويعد اختلاف خصائص الأسواق ما بين الدول من بين أهم العناصر التي تميز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية، فالأسواق العالمية يسودها حالة المنافسة الكاملة أو على الأقل تكون المنافسة فيها أكثر من تلك الموجودة في الأسواق المحلية .

1 السيد أحمد محمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، مصر 2009، ص8

2 إيمان عطية ناصف. هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007، ص8

أهمية التجارة الخارجية :

- تساعد على ربط مختلف الدول ببعضها البعض، ممّا يؤدّي إلى توثيق العلاقات بين مختلف بلدان الكرة الأرضية.
- تعمل على نقل التطوّر التقني الحاصل في دولةٍ إلى دولةٍ أخرى مقابل أجور معيّنة في بعض الأحيان.
- تحقيق التوازنات السوقية المحلية.
- ارتفاع الدخل القومي، في حال ارتفاع نسبة الصادرات وتقليل نسبة الواردات.
- انتشار وشيوع مفهوم العولمة؛ فقد أصبح العالم قريةً صغيرة، وربّما أسهمت التجارة الإلكترونية في هذا المجال بشكل واضح وملحوظ؛ ففي بعض الأحيان يكون شراء سلعة ما من دولة معيّنة أسهل وأوفر من شرائها من الحيّ الذي يعيش فيه الفرد.
- توفير العديد من المنتجات الاستهلاكية للمستهلك المحلي؛ ممّا أدّى إلى إتاحة خيارات متعدّدة له، فصار قادراً على اختيار الأنسب لأنه لم يعد محصوراً بمنتجات محددة.
- في بعض الأحيان يكون استيراد سلعة ما أوفر بمراتٍ من تصنيعه محلياً، لهذا فقد أسهمت هذه التجارة في توفير السلع لبعض الدول بكلفةٍ أقل.
- توفير العديد من فرص العمل التي تدرّ دخلاً جيّداً لا بل ممتازاً في بعض الأحيان، فمثلاً توسّعت الأعمال اللوجستية بشكل كبير نتيجة لزيادة معدلات التجارة الخارجية، ممّا خلق العديد من فرص العمل المختلفة مثل: فرص العمل في النقل البري، والبحري، والجوي، ومن خلال السكك الحديدية، وغيرها، عدا عن العمليّات المرتبطة بالشحن والنقل كالتأمين مثلاً.
- تشارك الأمم في العادات والتقاليد بشكل كبير؛ فبعض السلع التي تستعملها بعض البلدان تشكّل بالنسبة لها إرثاً تقليدياً، وشيوع هذه السلع في الدول والمناطق الأخرى يعمل على مشاركة هذه الإرث مع باقي سكان الأرض.

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية:

1/ النظرية التقليدية الكلاسيكية:

يجتمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر ولقد جاءت هذه النظرية كرد فعل لآراء المذهب التجاري* ، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة ، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة أهمها الذهب والفضة، باعتبارهما مقياسين لقوة الدولة؛ وقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادى بحرية النشاط الاقتصادي وفقا لقوانين الطبيعة، والقاعدة المعروفة « دعه يعمل أتركه يمر *laisser faire* ، *Laisser passer* » الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال سميث، ريكاردو، جون ستوارت ميل،... الخ ، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.¹ إضافة إلى دفاع هؤلاء الاقتصاديين عن حرية التجارة الخارجية فقد عملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي. ظهرت هذه النظرية في مولد الثورة الصناعية إذ أصبح المجتمع آنذاك يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بدون التبادل الدولي، ومن ثم ظهرت عدة مشاكل في التجارة الخارجية، بحاجة إلى حل أهمها:

-هل التجارة الخارجية ضرورية لكل دولة ؟

-هل التجارة الخارجية دائما مجدية ؟

-هل الكسب يتحقق عند التصدير فقط أم عند التصدير و الاستيراد معا ؟

-هل يجب بكل وسيلة أن تزيد حقوق الدولة عن ديونها في الخارج أم أن حقوقها تتوازن عادة

مع الديون التي تترتب عليها؟²

تعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، وإن لم يكن للمذهب التجاري

نظرية فاصلة في هذا الموضوع.³

* ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من إنجلترا، اسبانيا، فرنسا، لبرتغال، بلجيكا هولندا، حيث بدأت مجموعة

من الناس أطلق عليهم التجاري ون يكتبون مقالات عن التجارة الدولية

1 على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 36.

2 عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 111 .

3 مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 51.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

1- نظريات النفقات المطلقة لأدم سميث:

يمكن القول أن آدم سميث* لم يضع نظرية خاصة بالتبادل ، فأفكاره في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام 1776 بعنوان " ثروة الأمة"¹ التي تعتمد - حسبه - على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحتوي على الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

ولقد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

—الفترة الأولى: وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.

—الفترة الثانية: اكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على أفراد ومن ثمة لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، وعلى أن تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.

—الفترة الثالثة: اتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العالم، وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها. ولقد اقتضى منطق التجاريين الذي وضعوا ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك طلبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود والتي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغيرها بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري.

* فيلسوف اسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي ، هو صاحب كتب نظرية المشاعر الأخلاقية و التحقيق في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم، عادة ما يشار إليه باختصار باسم ثروات الأمم، و يعتبر من أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث. كما يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع. درس سميث الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو، وجامعة أكسفورد. و ثروة الأمم يشرح أن السوق الحرة، بينما تبدو فوضوية وغير مقيدة، هي في الواقع موجهة لإنتاج الكمية الصحيحة والمتنوعة من السلع من قبل جهة ما تسمى ب" باليد غير المرئية" صورة اليد الخفية التي استخدمها سميث في السابق كانت نظرية المشاعر الاخلاقية، لكنه قد يكون استخدم أصلا في مقالته، "تاريخ علم الفلك". سميث يعتقد أنه عندما يسعى الفرد للمصلحة الذاتية، انه يشجع بطريقة غير مباشرة مصلحة المجتمع: "من خلال انتهاج مصلحته الشخصية، والفرد كثيرا ما يروج المجتمع بشكل فعال أكثر مما كانت عليه عندما ينوي الترويج له". الذات المهتمة بالمنافسة في السوق الحرة، كما يقول، من شأنها أن تعود بالنفع على المجتمع ككل من خلال إبقاء الأسعار منخفضة، في حين لا ي ازل ذلك يبني حاف ازل لطائفة واسعة من السلع والخدمات. مع ذلك كان يشعر بالقلق من رجال الأعمال، وجادل ضد تشكيل احتكارات.

1 ANDREW HARISON et autres, « Business international et mondialisation » traduit par SIMEON FONGANE, 1ère édition édition de boeck, paris, France, 2004, page 278.

لقد انتقد سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة، أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فهو يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة¹، فتقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وتبادلها سلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة، فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بطريقتين هامتين:

-أولاً: تخلق مجالاً لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع كبير.
-ثانياً: تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع إنتاجية البلد المتاجر وذلك عن طريق اتساع حجم السوق².

وجّهت عدة انتقادات لأفكار آدم سميث، وأخذ على مبادئه أنها تناقض بأن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها ولكنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة نسبية، وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية، لأن سلع الدولة المتفوقة ستغزو أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تقدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد، الشيء الذي لم يستطيع آدم سميث أن يرد عليه.

يعتقد آدم سميث أنّ التفوق المطلق وأساساً للتخصص الدولي فقط، مما لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساساً للتخصص الدولي أيضاً³ هذه الانتقادات لا تنقص كثيراً من قدر نظرية سميث، لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت وكانت صناعتها قوية لا تخشى المنافسة عليها الدول الأخرى ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعياً للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتداداً للأولى، وكلاهما وسيلة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخلص من الإنتاج الفائض، في حين أن كلا من نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه ونظرياته.

حسب رأي آدم سميث في أن اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين شرط أساسي لقيام التجارة الخارجية وتحقيق النفع المتبادل، لكن السؤال الذي لم يجب عنه فيما إذا كان أحد البلدين ينتج كل من السلعتين بنفقات أقل من الآخر؟ وهذا ما أجاب عنه دافيد ريكاردو في نظريته للنفقات النسبية.

1 MICHEL RAINELLI « le commerce international », 8ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 45.

2 مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، مرجع سابق، ص 53.

3 زينب حسين عوض لله، العلاقة الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2008، ص 12.

2-1 نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو* :

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في "الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية* الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية¹، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيورات ميل وآخرون. طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة² ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.
- ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى.
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل و التعريفية الجمركية.

* فيلسوف انجليزي الجنسية ولد في سنة 1772 ، قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد ، هوله النظرية المعروفة باسم قانون تناقص الغلة، كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله : "إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين" ، و عندما قرأ كتاب آدم سميث ، ثروة الأمم تأثر به وشعر بالميل لعلم الاقتصاد ، أهم كتبه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" . توفي في سنة 1823 .

* يمكن أن تعرف النفقات النسبية على أساس التباين الجغرافي أي تعريف النفقة النسبية استنادا إلى فكرة النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين ، أو فكر التباين السلعي وفي هذه الحالة ينظر إلى النسبة بين النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين في الدولة الواحدة .

1 ANDREW HARISON, et autres, « Business international et mondialisation » op. cit., page 279.

2 PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère édition, THEMIS Economie, 1998, Page 18

يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

-استخدام نظرية العمل للقيمة* في تمييز السلعة، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.

-تجانس العمل و الأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى. وفيما يلي نعرض أهم الانتقادات:

-تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة.

-تفتقر النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفية الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي إلى وقف عملية التصدير، لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد.

-تفتقر النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد في حالة توازن؛ إلا أن هذا الفرض غير واقعي، لأن كينز* أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل.

-تفتقر هذه النظرية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثم يكون التخصيص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (تناقص الغلة*)، وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات (تزايد الغلة).

* هذه النظرية تقوم على أساس أن قيمة الشيء تتحدد بمقدار ما يحتويه من عمل أو بمقدار ما يتطلب إنتاجه من عمل، إلا أنها أصبحت مهمة ذلك أنها تعتبر أن العمل هو العنصر الوحيد المستخدم في الإنتاج بينما نعلم أن هناك عوامل عديدة تدخل في هذه العملية.

* جون ماينر كينز، اقتصادي إنجليزي ولد في 1883، وتوفي في سنة 1946، أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكتب في الإصلاح الاجتماعي مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتاب "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود في 1936 وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت. من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية. كانت لكينز مساهمة كبيرة في أزمة الكساد العلمية سنة 1929، حيث أنه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها. أما عن السبب فيرده كينز إلى أن التشغيل الكامل غير مضمون، أي يوجد ركود في العجلة الاقتصادية، و الطريقة التعسفية المنتهجة في توزيع الدخل، نقص الطلب الكلي الناتج عن سوء توزيع الثروة (بؤرة الأزمة تقع في قطاع التوزيع). أما فيما يخص وجهة نظره للبطالة يرفض كينز أن الأجور سبب للبطالة لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.

* يشير هذا القانون إلى أن زيادة استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي. يبدأ مفعول قانون تناقص الغلة عندما يصل الإنتاج الحدي إلى أقصى قيمة له، أي عندما يبدأ الإنتاج الكلي بالتزايد بمعدل متناقص.

افتراض النظرية حرية التجارة، فهذا أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات و الواردات مما يقيد حرية التجارة.

-تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط و تجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول و السلع.

-تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة، كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح.

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

3-1 نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل*:

قام ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو¹، الذي ساهم في الإجابة عن التساؤلات السابقة، إذ ألف كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" في سنة 1848، فاهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى. فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي²، فبالنسبة لهذه النظرية، الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي؛ و طبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح.

كما دعت هذه النظرية إلى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي؛ ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة و ضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

* يعتبر الفيلسوف جون ستيوارت ميل (1806-1873) من أوائل من نادوا بحرية التعبير عن أي تعبير عن أي رأي مهما كان هذا الرأي غير أخلاقيا في نظر البعض حيث قال " إذا كان كل البشر يمتلكون رأيا واحدا و كان هناك شخص واحد فقط يملك رأيا مخالفا فإن إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القوة".

1 سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 70.

2 مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، مرجع سابق، ص 58.

لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد ، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملئ شروطها. كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات و واردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قييدا على تلك النظرية، فما الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟ فالسؤال الذي طرحه التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد إجابة في نظرية النفقات النسبية، أما السؤال الثاني المتعلق بنفع التجارة الدولية فتقدم الإجابة عنه نظرية الطلب المتبادل. مع ذلك فإن التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية، من جانب العرض والعوامل التي تحدد أثمانها من جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كل من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة، والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.

4-1 نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم*

يرى دافيد هيوم في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين الدول دون الحاجة إلى وضع سياسة هادفة أو أي تدخل من جانب الدولة. فإذا ازد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، مما يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، وبالتالي ينتهي إلى العجز في الميزان التجاري، ومن تسرب الذهب من الدولة إلى العالم الخارجي بينما يحدث العكس في حالة نقص ما لديها من معدن نفيس. هكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، أن يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس. كتحقيق للنظرية الكلاسيكية يمكن أن نقول عنها أنه لتحديد قيمة السلع اعتمد التحليل الكلاسيكي لقوانين النفقات المطلقة والنسبية على نظرية العمل في القيمة أساسا، وردت بالتالي اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها، حيث كانت نظرية العمل في القيمة تفترض وجود عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل، وألغت دور عناصر الإنتاج الأخرى (مثل الأرض، رأس المال، التكنولوجيا) في تحديد نفقة الإنتاج، لذلك كانت النتيجة الطبيعية استبعاد نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لكثير من العناصر الواقعية في التحليل الاقتصادي، أي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية).

*فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ الاسكتلندي ولد في 1711 توفي في 1779 ، تأثر في أفكاره بأدم سميث.

كما يفترض التحليل الكلاسيكي في التجارة الخارجية أنّ الإنتاج والتخصص الدولي يخضع في ظروفه لقانون الغلّة الثابتة، ويجرف هذا الفرض النظرية إلى تيار البعد عن الواقع والتبسيط في التحليل، وبالتالي عدم المنطقية وقبول النتائج التي توصلت إليها النظرية، ذلك لأن الواقع يوضح إلى أن الإنتاج يخضع في غالب الأحيان لقانون الغلّة المتناقصة)النقّة المتزايدة (في حين يخضع إنتاج جانب كبير من المشروعات الصناعية لقانون الغلّة المتزايدة)النقّة المتناقصة وبالتالي توجه القدرات الإنتاجية لمشروعات نحو الحجم الأمثل للإنتاج.

هذه النظرية افترضت أن التجارة تقوم بين دولتين فقط وليس بين مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التعامل يتم بسلعتين وليس مجموعة من السلع، كما أنها افترضت عدم وجود تكاليف لنقل السلعة من دولة إلى أخرى وعدم وجود حواجز جمركية، إضافة إلى أن عوامل الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل الدولة في حين يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول؛ كما أضافت أن الإنتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف، وأن أذواق المستهلكين في كلا الدولتين متجانسة. فكل هذه الافتراضات أضعفت من النظرية ولكن ما لا يمكن أن ننفيه هو أنها أساس إيضاح الكيفية التي يتم بها التبادل للسلع بين الدول؛ فلا يمكن أن ننفي أيضا أن النظرية نجحت في شرح أثر التجارة الدولية على رفاهية الدول، فقد أوضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب في أن التكاليف أقل أو أن العمل أكثر إنتاجية في بلد عن آخر.

2/ النظرية النيوكلاسيكية :

1-2 نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكش أولين Hecksher – Ohlin): تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة لأخرى ونظراً لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة، وإن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة، فقد قام "هيكشر" بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية.

وقد رفض "أولين" الفروض التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل، ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة.

بين "أولين" أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة.

وترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية.¹

يرى "أولين" أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة، وهكذا سيوجد دولا ستخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وإن هذا الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. تقوم التجارة لإخلاف النفقات النسبية، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج وهكذا يتضافر العاملين عامل وفرة عوامل الإنتاج وعامل الحجم الكبير.

2-2 نظرية لغزليونتييف (LEONTIEF) : قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات وواردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتييف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى النتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقاً لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب وخبرة وتنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال وإذن فإن على أمريكا أن تصدر سلعاً ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعاً ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.²

1 رعد حسن الصرن، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة"، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص 38.

2 سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص 170.

3- النظريات الحديثة

لقد تعرض الاقتصاديون المهتمون بميدان التجارة الدولية في الفترة ما بعد الكلاسيك والنيوكلاسيك إلى عوامل لم تتطرق لها المدارس السابقة، محاولين بذلك إعطاء تفسيراً أقرب ما يمكن للواقع وللعناصر التي تحكم وتسير المبادلات الدولية. فمنهم من اعتمد على دور الطلب، ومنهم من ركز على التطور التكنولوجي الذي يمنح ميزة للبلدان المخترعة في احتكار المبادلات الدولية لصالحها (لفترة معينة) ومنهم من اعتمد على النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وأعطى تفسيراً حديثاً للتجارة الدولية مركزاً على درجة تأهيل اليد العاملة. وهذا ما سنتناوله في النقطة التالية:

1- ليندر- دور الطلب¹: قام ليندر بدراسته سنة 1961 وانطلق من فكرة أنه إذا كان التوفر على عوامل الإنتاج يحدد المبادلات الخاصة بالمواد الأولية، حسب ما جاء في نظرية هكشر-اولين- سامويلسون، فإن الطلب هو الذي يفسر مبادلات المنتجات المصنعة، محاولاً تفسير المبادلات الخاصة بالسلع المصنعة والتي تشكل أكبر نسبة في المبادلات الدولية الحالية. إن ظروف الإنتاج ليست مستقلة عن ظروف الطلب بل هي تابعة لها. فلا يمكن إنتاج أي سلعة إذا لم تكن محل طلب قوي فكلما كان الإنتاج أكثر فاعلية كلما كان الطلب أكثر حجماً. وحيث أن السوق الدولي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلي، يصبح الطلب الداخلي، شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافياً لكي يصدر أي منتج، أي لا يمكنهم تصدير أي سلعة إلى الخارج إلا إذا كان هناك طلب قوي عليها.

أما العنصر الثاني الذي ركز عليه ليندر فهو تشابه الطلبات الدولية واعتباره يشجع المبادلات الدولية حسب رأيه، فإذا كانت طلبات المتعاملين متماثلة، فإن صادرات البعض هي واردات البعض الآخر، ويصبح حجم المبادلات أكثر أهمية، فكلما كانت طلبات البلدان متشابهة كلما تاجرت مع بعضها البعض أكثر فأكثر. ويمكن أن تصبح المنتجات المتبادلة هي نفسها، تختلف فقط من حيث نوعيتها أو درجة تعقدتها أما فاعلية الإنتاج التي تنمي الطلب الداخلي فتتأثر حسب ليندر بمجموعة من العوامل:

- الميزة في إمكانيات استغلال المواد الأولية .

-التنافس بين المتعاملين .

-اقتصاديات الحجم(وفورات الحجم).

-التوفر على العوامل الإنتاجية المختلفة.

-التنافس الاحتكاري.

1 سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 16.

هذه الفاعلية مرتبطة بالشرط الضروري والمتمثل في وجود طلب داخلي يخلق التبادل.

- ما يلاحظ على مساهمة ليندر هو انتقاله من ظروف الإنتاج التي كانت محل اهتمام المنظرين السابقين إلى ظروف الطلب، حيث لم يعط أهمية كبيرة لتكاليف الإنتاج بل فضل الاعتماد على ظروف الطلب لتفسير التقسيم الدولي للعمل معتمداً على الأسس التنافسية التي لا تعتمد على السعر أو تكلفة المنتج. واعتمد على السياسة التسويقية ودورها الفعال في إدراك وتنشيط حاجيات المستهلكين لخلق الطلب على المنتجات، والمنتج هو العنصر الأساسي الذي اعتمد عليه فرنون في نظريته لدورة حياة المنتج في التجارة الخارجية.

2- نظرية دورة حياة المنتج والتجارة الدولية (ر.فرنون)¹: تقدم فرنون سنة 1966 من "School Business" "Harvard بنظرية دورة حياة المنتج في التجارة الدولية والاستثمار ليظهر أن هيكله المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل دورة حياة هذا المنتج. تعتمد هذه النظرية على كون الوصول إلى المعارف الجديدة ليس مجانياً ولا فورياً، وأن الميزة النسبية تعتمد على القدرة غير المتكافئة للأمم على استيعاب التطور التقني، وإلى تحويل هذا التطور إلى اختراعات تكنولوجية تؤدي إلى إنتاج سلع جديدة، وإلى نشر هذه الاختراعات تدريجياً من خلال التجارة الخارجية. عادة ما تتم هذه الاختراعات في البلدان الصناعية الكبرى القادرة على الاختراع بفضل ما تتوفر عليه من منشآت قاعدية، موارد مالية، مادية، بشرية متمثلة في يد عاملة جد مؤهلة وأسواق وطنية واسعة تستوعب المنتجات الموزعة. ولقد اعتمد فرنون على عاملين أساسيين في نظريته هما:

أولاً: أن التطور التقني كعامل لنمو رأس المال نادر ومكلف ويتوزع بطريقة غير متساوية بين الصناعات، وبين الأمم.

ثانياً: إن المجهودات المبذولة في البحث والتطوير تؤدي إلى خلق منتجات جديدة يتم تبادلها على المستوى الدولي بمراحل تشبه مراحل دورة حياة المنتج.

إن العامل الجديد الذي أدخله فرنون هو عامل الاختراع عكس الكلاسيك الذين اعتمدوا على فرضية المعرفة التامة بعمليات الإنتاج على المستوى الدولي وعدم وجود أسرار خاصة بطرق الإنتاج والتي تعتبر فرضية غير واقعية، أما فرنون فلقد أعطى أهمية بالغة لعامل الاختراع، فالبلدان التي تتمتع بالتقدم التكنولوجي تخرع سلعا ومنتجات جديدة تضمن لها الاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير هذه المنتجات.

1 سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 17.

- التحسينات في النظريات الأساسية والتوجهات الحديثة

- * **تكلفة النقل في التجارة العالمية:** إن إضافة تكلفة النقل يمكنه أن يعيق التجارة الخارجية للسلع التي من الممكن أن يتاجر بها عالمياً لو كان النقل بدون تكلفة (يمكن دراسة تأثير تكلفة النقل على التجارة الخارجية باستخدام نموذج العرض والطلب). وتكلفة النقل تكون في بعض الأحيان السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول، خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة .
- * **السلع غير المتاجر بها عالمياً:** وجود بعض السلع التي لا تدخل في عملية التجارة في الاقتصاد المحلي له تأثير مباشر على حجم ونوعية التجارة الخارجية بالنسبة للدولة (السياحة مثلاً) .
- * **السلع الوسيطة:** وجود بعض السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية لسلع أخرى له تأثير على حجم ونوعية التجارة بين الدول (النفط ومشتقاته) .
- * **الموارد الطبيعية:** يجب إضافتها ضمن المدخلات الأساسية للإنتاج مثل العمالة ورأس المال .
- * **العوامل المحددة:** يتم إنتاج بعض السلع أحياناً باستخدام عوامل محددة وهذا ما سيغير من نوعية وحجم التجارة بين الدول عند أخذها في الاعتبار (مثال: إنتاج السلعة X يحتاج إلى L و K وإنتاج Y يحتاج إلى L و N) .
- * **تنقل عوامل الإنتاج:** تم بناء النظريات الأساسية على افتراض أن عوامل الإنتاج لا تنقل بين الدول. وهذا الافتراض لا ينطبق في وقتنا الحالي ولذا يجب تعديل وتحسين النظريات وفقاً لذلك (انتقال العمالة مثلاً) .
- * **اللايقين (Uncertainty):** تفترض النظريات الأساسية كمال وتوافر نفس المعلومات لكل الأطراف في عملية التبادل التجارية وهذا بالطبع افتراض غير مناسب ويجب تعديله حتى تكون النظريات أكثر واقعية .
- * **التجارة الخارجية غير المنظمة مثل التجارة غير المشروعة أو التهريب:** نظراً لوجود هذه الظواهر في التجارة بين الدول لابد من أخذها بعين الاعتبار

- بعض التوجهات والنظريات الجديدة:

* الفجوات التكنولوجية: هناك فجوات تكنولوجية بين الدول (أي أن بعض الدول تقود والبعض الآخر يتبع)

والتي إن أخذت في الاعتبار تؤدي إلى خلق أساس نظري مختلف للتجارة الخارجية.¹

* دورة حياة السلعة: تمر عملية إنتاج السلع منذ اكتشافها بعدة مراحل يعتمد فيها إنتاجها على نوعيات

مختلفة من العوامل مما قد يقتضي استيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة، وعادةً ما

يحدث هذا في سلع المواد الأولية (الخام) الناضبة.²

* تأثير الدخل: تعطي النظريات هنا اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب. وهي عموماً (وخاصة نظرية

Linder والتي تعتبر أهمها وأشهرها) تستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر

الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

* الشركات متعددة الجنسيات: تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من الحجم

الكللي للتجارة ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم

تعد تتم في دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق

ملكية للتكنولوجية المطلوب لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة "سلعة عالمية".

* اختلاف السلع: نظراً لاختلاف الأذواق والآراء حول السلع نجد أنه في معظم الأحيان توجد نوعيات كثيرة من

نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من

المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب ...). وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات

وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى مما يؤدي إلى ظاهرة التجارة البينية في نفس السلعة .

* وفورات الحجم: تستند النظريات هنا على ظاهرة أنه بالنسبة لبعض السلع كما زاد حجم الإنتاج منها كلما قلت

تكلفة إنتاج الوحدة منها. وترتبط مثل هذه الظواهر وبدرجة عالية مباشرة بالمعرفة الناتجة عن البحث والتنمية

وظروف المنافسة غير التامة. وتؤدي مثل هذه الظاهرة إلى خلق أسباب للتجارة بين الدول تخرج تماماً عن نطاق

المزايا النسبية.

1 يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص.84

2 فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص 87.

تقدير نظريات التجارة الخارجية:

رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبياً ورأينا كذلك أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي.

كما رأينا أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيراً ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى ويمكن أن توجه إلى هذه النظرية عدة انتقادات نشرح أهمها فيما يلي:

يفترض في نظرية التجارة الخارجية سريان مبادئ المنافسة الحرة إلا أننا نعلم استحالة ذلك في الحياة الاقتصادية، فظروف الإنتاج تسودها مبادئ الاحتكار، ومبادئ المنافسة بل تخضع أغلب فروع الإنتاجية للمنافسة الاحتكارية والمنافسة النقدية، وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد.

المفروض أن التجارة الخارجية في ظل النظرية السابقة تعود بالربح على جميع الدول إلا أنه تبين للعالم أنه في حالات عديدة يتعين إتباع سياسات اقتصادية تحول دون قيام التجارة الخارجية أو تؤدي إلى إنتاج بعض السلع بدلاً من استيرادها.

فالسياسة التجارية السليمة كثيراً ما يتطلب فرض رسوم جمركية وتحديد المستورد في بعض السلع ومنح بعض المنتجين إعانات للتوسع في الإنتاج، كذلك فاعتبارات ضمان توفر السلع في بعض الفترات وأمور التنمية الاقتصادية وسياسة التوجيه الاقتصادي وحماية مستوى التشغيل في الداخل أمور كثيراً ما تتعارض مع مبادئ نظرية التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي وإطارها الحديث.

المبحث الثاني : سياسات التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها

تعتبر السياسات التجارية التي تعتمدها الدول النامية اليوم ذات أصالة فكرية من فترات تاريخية سابقة، بل و ترجع إلى المذاهب الاقتصادية التي سادت عصور تاريخية خلت منها سياسة كانت تعتمد التجارة على نتائج أفكار المدرسة التجارية أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط و زيادة التبادلات التجارية و التي ثمنت بإنشاء فكرة الجات 1947 ، ثم قيام منظمة التجارة العالمية في يناير 1995.

أولاً: مفهوم السياسة التجارية الخارجية:

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية الدولية المتبعة و في إطار التجريد العلمي، يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها": مجموعة من القواعد و الأساليب و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"¹.
- تعرف أنها": السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية. و يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة. و يترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة.
فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات مثل الحصص و الرسوم الجمركية و الإعانات تعتبر جزءاً من السياسة التجارية².

1 عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ، ص124.

2 مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، بدون دار نشر، الإسكندرية، 2007 ، ص 112.

- كما تعرف السياسة التجارية بأنها "مجموعة الأساليب و الإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض و أهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى و لكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، و استقرار قيمة عملتها الوطنية".
كما تعرف أيضا بأنها " تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته"¹.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية الخارجية

*الأهداف الاقتصادية: و تتمثل الأهداف فيما يلي:

- تحقيق موارد الخزانة العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية. و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد هذه الطريق أكثر فعالية و أكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة. فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل.
كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها، مدفوعة بواسطة الأجانب، على أنه يجب التحرر عند تحديد طريق تحقيق هذا الهدف فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو هما معا. كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضيقة².

1 يوسف مسعداوي، "دراسات في التجارة الدولية"، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

2 مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 118.

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

والمقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، و تشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ومتى رؤي لأسباب كثيرة، إن حماية الإنتاج المحلي أمر جوهري، عندئذ تطبق الحماية، مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي، ولو أن ذلك سينتهي مع التطبيق الكامل لاتفاقية الجات¹.

- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية:

قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد و لاشك أن مثل هذه التقلبات أياً كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها، و لذلك فإن حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به و طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج، لذا أصبح منوطاً بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منها و في ظرف البيئة الدولية المعاصرة، فإن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد أصبحت أكثر من أي وقت مضى، مهمة المجتمع الدولي كله².

فالبيئة الدولية المعاصرة تتميز بأن ما يحدث في أي مكان منها أضحى يؤثر في غير من الأمكنة، مما يستدعي بذل جهد دولي مشترك للتصدي لمثل هذه الظواهر. هذا لا ينفي أن أي بلد قد يرى أو يضطر إلى اتخاذ إجراءات معينة بصفة منفردة لحماية اقتصاده من التقلبات الخارجية.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:

فالإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، و يقصد بسياسة الإغراق، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية. و سياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين، و خاصة من بعض المحتكرين الأجانب

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 127.

2 مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 122.

بشكل مؤقت أو دائم. و لذلك فإن دولة أوروغواي و الجات 1994 و منظمة التجارة العالمية WTO 1995 كفلت تطبيق إجراءات معينة لمحاربة سياسة الإغراق و أعطت الدول حق الحماية ضد الدولة التي تمارس سياسة الإغراق ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس تلك السياسة في منازعات و محاكمات و تعويضات من قبل جهاز أو مجلس فض النزاعات المتابع لمنظمة التجارة العالمية.

- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:

ويأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية و التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير و تشجيع إقامة المناطق الحرة، و توفير الحوافز و المزايا اللازمة لزيادة و تشجيع الاستثمار من أجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الإجراءات و توفير إطار مؤسسي و بنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

*الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

- حماية مصالح اجتماعية معينة :

كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمال المشتغلين في صناعة معينة، و هنا تنقلب مصالح هذه الفئات، طبقاً لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 127 ، ص 128 .

- إعادة توزيع الدخل القومي :

قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة. و تلجأ من بين ما تلجأ إليه أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف عادة. عادة ما تستخدم أكثر من أدوات السياسة التجارية، على سبيل المثال ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجها في الدخل.

ونادرا ما يعين إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية و لكن هذه السياسة بالتضافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية، و بالذات السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف¹.

*الأهداف الإستراتيجية:

ويقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري. فقد يتطلب أمن المجتمع و الاعتبار الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة الخارجية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية. نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها. كما قد تقضي الاعتبار الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبتروول مثلا و هنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف².

تطرقنا في المطلب السابق مفهوم السياسة التجارية الخارجية وكذلك أهداف بالنسبة لاقتصاد أي بلد.

1 مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 122 ص 123 .

2 مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ، ص 239.

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع سياسة التجارة و حجج أنصارها.

أولاً: سياسة الحماية التجارية و حجج أنصارها

* مفهوم سياسة الحماية التجارية

تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما نادى بها التجاريون و يمكن تعريفها بأنها " هو مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي يضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

* حجج أنصار الحماية التجارية:

يستند مؤيدو هذه السياسة إلى عدد من الحجج و المبررات منها:

- تقليل الواردات و من ثم قد تؤدي هذه السياسة إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات.
- حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة، و الإغراق إما أن يكون مؤقتاً أو دائماً لحماية المنتجين المحليين من الخسارة الكبيرة لأن المناقشة الأجنبية بهذه السياسة تحرمها من الحصول على أرباح كافية.
- تؤدي إلى تحقيق أهداف إستراتيجية و هي المتعلقة بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.
- تؤدي الحماية إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية، والسلع التي لها بدائل محلية، و يتوقف ذلك مرونة الطلب على الواردات.
- تؤدي إلى زيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة العمالة في المجتمع¹.

1 عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 131 ص 132.

المطلب الثالث : أدوات سياسة التجارة الخارجية

أولا : الأدوات السعرية :

* الرسوم الجمركية : و هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من صادرات أو واردات .فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها .و ظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات و رسم على الواردات.

أما رسم الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي، و إما في الحصول على مورد مالي.

والرسوم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة و المصدرة للمواد الأولية باعتبار أن عينها يقع على الخارج .و إنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات و هناك نوعين من الرسوم الجمركية: -الرسوم القيمة: تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة .فيكفي إطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.¹

- الرسوم النوعية: تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة .و عندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب . *الإغراق: و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية و ينقسم إلى ثلاثة فروع:

أ/ الإغراق العارض : و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

ب/ الإغراق قصير الأجل والمؤقت: الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

ج/ الإغراق الدائم: المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.²

1 مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 245 ص 246.

2 زينب حسين عوض الله، . مرجع سابق، ص 291.

* الإعانات: و تتمثل في تقديم الدولة مازيا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة. فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود. وبهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، والحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة.

* تخفيض سعر الصرف: تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات¹. فهذا الإجراء يصبح ثمن السلع المحلية أقل من ثمن السلع الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية، وفي نفس الوقت يرتفع ثمن السلع المستوردة أمام المحلية.

ثانيا: الأدوات الكمية:

تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج وهي:
* نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولي حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة².

* ترخيص الاستيراد: يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية³.

ثالثا: الأدوات التنظيمية:

وهي الوسائل والإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها وهي:

1 جاسم محمد، "التجارة الدولية"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 142.
2 موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 70.
3 جودة عبد الخالق، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، مصر، 1992، الطبعة الرابعة، ص 169.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

* المعاهدات التجارية : هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيماً يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري¹.

* الاتفاقات التجارية : هي معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير و استيراد و طريقة سداد الديون و المستحقات و ذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، و تحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة².

* اتفاقات الدفع : ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الأخذ بنظام الرقابة على الصرف و تقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، و هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان.

* التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة³.

* الحماية الإدارية:

والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية.

وتتخذ هذه القيود عدداً من الأشكال مثل اشتراط شهادة من مصدر السلعة (شهادة المنشأ) تحميل المستورد نفقات التفتيش، فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة أو نقلها و التشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة⁴.

تطرقنا في المطلب السابق إلى مجموعة من أدوات سياسة التجارة الخارجية متمثلتا في الأدوات السعرية، الكمية والتنظيمية.

1 زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 297.

2 أحمد فارس مصطفى، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص 163.

3 زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص 298.

4 جاسم محمد، مرجع سابق، ص 143.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية:

• تعريف تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على "أنها جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقتا طويلا"¹ ويعرف أيضا على أنها "التخلي بشكل عام عن قيود التجارة و أسعار الصرف." و عليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، و أسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير و الإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، و قد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، و هي تعني:

أ- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ب- تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة و الحد من درجة تشتها.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التغير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، و منه في النهاية إعادة توزيع المداخل و يشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية و تعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.

1 قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط: 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط: 2006، ص: 209.

*أسباب تحرير التجارة الخارجية:

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، وذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:
- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول و اتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن.

- الضغوط التي مارسها و تمارسها المؤسسات الدولية و بعض الدول الغربية، و ذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982 ، حيث أجمعت الدول الغربية و المؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، و مارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية (Conditional loans)

- تزايد عدد التجاري الناجمة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و أن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري و تشجيع الصادرات Export promotion قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات Import substitution المبنية على حماية الصناعات، و كمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا¹.

* مزايا التجارة الخارجية:

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع و المزايا للدول النامية منها:
- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، و هذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.
- التقليل من الالتزامات الحكومية: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة و تحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

1 عطا الله بن طريش، " اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية " دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير ،تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي غرداية 2010/2011 ، ص 22 .

المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي :

ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة، و لهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتهي لدول منطقة الاندماج المعنية، و هذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية¹.

- أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري) في غالب الأحيان.

-زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر و تحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.

-تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختيارات السلع.

-تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية و اقتصاديات الحجم الكبير.

-انفتاح التجارة يزيد استخدام التكنولوجيا الجديدة.

-يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشتريين شراء السلع بالأسعار العالمية².

1 عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 249 ص 250.

2 عطا الله بن طيرش، مرجع سابق، ص 23.

* شروط تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسعار الصرف)....، و استنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها: -يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، و أسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

-أن تكون السياسات الأخرى- خاصة المتعلقة بالاستثمار و الأسعار-تعمل في اتجاه التحرير و دعمه - من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص و القيود و الكمية المماثلة و التي يمكن في البداية استبدالها بتعريف جمركية، لأن التعريف تضي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية و حجم هذا الانتفاع.

-من المفيد قبل المشروع في إجراءات تخفيضات في مستويات التعريف الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، و يتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليتمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات و الإنتاج و العمالة.

-يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، و تقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير .

تطرقنا في المطلب السابق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية و أهم شروط نجاحها و أسبابها و مزاياها.

* أسباب اللجوء إلى التحرير:

- إن الأسباب الأساسية التي جعلت الدولة تحدث اصطلاحات في هياكلها الاقتصادية من أجل تحرير التجارة الخارجية تتمثل فيما يلي:
- 1- الأهمية الكبرى التي تحظى بها الزراعة في النصوص التشريعية. بينما في التطبيق، فهي مهمة وجعلت قطاعا عقيما، إذ أن المنتجات الزراعية الموجهة للاستهلاك معظمها مستورد من الخارج، رغم تمتع الجزائر بأرضي خصبة وبمواد طبيعية .
 - 2- التخزين السيئ للسلع الصناعية والوسائل المستوردة التي تم شراؤها بالعملة الصعبة والتي تحصلت عليها الجزائر من عائدات البترول.
 - 3- إن عبء المديونية وخدماتها المتزايدة تمتص حصة كبيرة من عائدات البترول من العملة الصعبة.
 - 4- ارتفاع نسبة التضخم مما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري بالمقارنة بالعملات الصعبة.
 - 5- الأزمة البترولية لسنة 1980، حيث انخفضت أسعار البترول من ستة وعشرون دولار إلى سبعة دولار (26 دولار-7 دولار)، مما أثر سلبا على إيرادات البترول من العملة الصعبة بسبب الاضطرابات و التقلبات في الأسواق العالمية.
 - 6- ضغوطات هيئات التمويل الدولية(صندوق النقد الدولية"... والبنك العالمي "... في الشؤون الداخلية للبلاد من خلال الشروط وعملية الجدولة، فاستمرار عجز ميزان المدفوعات الجزائري بتزايد أعباء المديونية.
 - 7- زيادة البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد.
- ولهذا أصبح الاقتصاد الجزائري متدهورا، وهذا مما أدى بالمسؤولين إلى إعادة النظر في تنظيم هذا الاقتصاد، وإدخال طرق جديدة للتسيير الاقتصادي، فكانت الإصلاحات التي وضعت تدريجا مست خاصة الجانب التشريعي، والقوانين الخاصة بإعادة تنظيم التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدة مراحل من تحرير التجارة الخارجية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:¹

أولاً: المرحلة الأولى: (1763-1498)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، و هي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولوميو وبارثولوميو " Bartholomew Diaz " (1488) و اكتشاف كريستوف كولومب Christoph Colomb لأمريكا، و فتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكوندوقاما " Vasco de Gama " عام 1488 ، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

ثانياً: المرحلة الثانية: (1883-1763)

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر والذي كان مركزه " إنجلترا " و التي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي، و يتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات و التي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية، و بالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية و الدول المستعمرة ، و التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ " Standard oiltust " لجون روكفلر " John D Rockefeller " و عليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

1 صدر الدينصوالي، "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية" ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 76 ، ص 77.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

ثالثاً: المرحلة الثالثة: (1980-الوقت الحالي)

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات و التي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية و التكنولوجية و التي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، و التي من شروطها سياسة الانفتاح و تبني اقتصاد السوق، و في هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة و التي تدل على اندماج أسواق السلع و عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، و زيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها¹.

قمنا بالتطرق في المطلب السابق إلى عدة مراحل لتحرير التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية

يمكن التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الآثار نستعرضها كما يلي:

أولاً: الآثار السلبية:

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تزايد درجة استقلاليته، و رغم فوائد تحرير التجارة (العالمي) الدولية، إلا أنه و مع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة على الدول النامية، و تزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات².

وفيما يلي نذكر بعض هذه الآثار السلبية على الدول النامية³:

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية و الفنية و فئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج و يكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل.
- فرض ضغوط على المشروعات المحلية و كيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لا سيما في السوق الوطنية.
- إن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة⁴.
- هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي⁵.

1 صدر الدينصوالي، المرجع السابق، ص 77، ص 78

2 محمد صفوت قابل، "منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 7.

3 السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بملح، "تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 71.

4 محمد قويدري، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 07، 2002، ص 22.

5 محمد علي إبراهيم، "الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 12.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

- إن تحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة.
 - يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة و زيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج.
 - يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبا على اقتصادياتها¹.
 - يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومة في حصيلتها الجمركية.
 - يساعد تحرير التجارة الخارجية في دعم موقف المحتكرين و يقضي على المنافسين الصغار في السوق².
- ثانيا: الآثار الإيجابية:**
- إن التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي و التحول نحو العولمة تسارعت الخطى و الضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية، إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي يخلفها هذا التوسع و نتناول منها ما يلي³:
 - تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بتكلفة منخفضة.
 - البحث عن أسواق جديدة و ذلك من أجل ضمان زيادة الصادرات التي بدورها تؤدي إلى رفع المدخولات المالية للدولة⁴.
 - يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث و التطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها و بالتالي تضيق الفجوة التكنولوجية و الحد من التبعية المطلقة.
 - إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية و تصدرها أسواق الدول المتقدمة.

1 محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص16.

2 أحمد فاروق غنيم، "تحرير التجارة"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، ص2.

3 عبد المطلب عبد الحميد، "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص114.

4 مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل"، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص52.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، نتيجة تحرير التجارة الخارجية و ذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية.
- ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي.
- إن تحرير التجارة الخارجية يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و استغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول¹.
- تسمح عملية تحرير التجارة الخارجية من إلغاء الحواجز التجارية مما يسهل التجارة بين الدول و يفتح الأبواب أمام انسياب المعاملات بين البلدان.
- يساعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف و بالتالي يهئ للمستثمرين و المستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة و الاستثمار².
- ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية و الإصلاح الاقتصادي و بالتالي فهي تعود بالنفع على الدول.
- إن تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع و خدمات عديدة و متنوعة، و بأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في الأسواق المحلية³.

1 ناصر عدون، محمد منتاوي، "الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 59.
2 ياسر الحويش، "مبدأ عدم التدخل و اتفاقيات تحرير التجارة الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 194.
3 احمد فاروق غنيم، مرجع سابق، ص 15.

خلاصة الفصل

مهما اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية، إذ يتأثر هذا القطاع الاستراتيجي بعوامل متعددة (طبيعية، اقتصادية).... قد تحد من تطوره وتوسعه.

أما فيما يخص السياسات التجارية فقد وضع أنصار تقييد التجارة الخارجية حججا و أدوات لتبرير موقفهم، كما دافع أنصار الحرية عن موقفهم و أتوا بحجج و أدوات لدعم ذلك. بالمقابل إن انطلاقة تحرير التجارة الخارجية بدأت من الاتفاقيات الثنائية ثم توسع ليشمل اتفاقيات متعددة الأطراف ثم إلى مناطق حرة و اتحادات جمركية في ظل ظهور المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما أدى إلى مزيد من تحرير التجارة الخارجية.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد انهيار سياسة الاقتصاد الموجه، أصبح الوجهة المفضلة هي اقتصاد السوق والاستثمار والأسواق المالية وعودة التجارة، وكان من الطبيعي أن تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة هذا التوجه، وتعمل جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي، والخروج من الأزمات التي كانت تتخبط فيها بسبب المديونية والأزمة البترولية، إضافة إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي كانت تنتهجها.

فخلال هذه الصعوبات التي عاشتها البلاد، ظهر اقتناع السلطة الجزائرية بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن طريق تحرير تجارتها، بعد أن قطعت شوطا كبيرا في القيام بعدة إصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ غير المجدية في بداية الثمانينات وبشكل واضح مما جعلها تفقد وقتا وفرصا ثمينة للنجاح في تلك المحاولات، ثم عرفت بعد ذلك نوعا حادا من الإصلاحات في بداية التسعينات، للتحويل إلى اقتصاد السوق الذي أرفقه تضحيات كبيرة وعدم استقرار في الإنتاج والعلاقات الاقتصادية الخارجية، إلا أنه كان لابد من القيام به من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الجودة في إنتاج السلع والخدمات حيث تم اللجوء إلى نصائح صندوق النقد الدولي الذي كان هدفها الحد من النتائج السلبية.

المبحث الأول: التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق

لم يعد حاليا علم الاقتصاد، مسرحا لاستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الاستنباط والمنطق، ولا مجمعا للبيانات الاقتصادية المختلفة، بل أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاولة النفاذ إلى أعماق البيئة الاقتصادية لتفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، وللوصول إلى ذلك وجب عليه اختبارها بالواقع لمعرفة مدى قدرتها على تفسير البيئة الاقتصادية الفعلية، مستعينا في ذلك بأساليب الاقتصاد القياسي، والتي قد تؤدي إلى تعديل النظريات القائمة، أو التوصل إلى نظريات جديدة.

المطلب الأول: تعريف اقتصاد السوق

لم يعد مفهوم مصطلح "السوق" يعني المكان الذي تباع فيه السلع وتشتري¹، ولا المراحل التي تمر فيها السلعة بين المنتج والمستهلك بل تعدى ذلك إلى الطريقة المجردة التي تم بموجبها عمليات بيع السلع وشراؤها وتحديد أسعارها، دون الاهتمام بأية تغطية جغرافية معينة، فقد ينطبق على جزء من الاقتصاد، أو يعني ترك إدارة النشاط الاقتصادي «على الدولة كلها، أو حتى على الاقتصاد العالمي؛ واقتصاد السوق أو غالبية القطاع الخاص، وإنما هو نظام متكامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويفترض توفر المعلومات وسرعة وحرية تداولها، كما يفترض أن تكون الأسواق حرة، والوصول إليها متاح لجميع². ولقد اضطرت البلدان التي توجد في «المتعاملين، كما أنّ وجود نظام السوق يجب أن يتيح المنافسة مرحلة انتقال إلى اقتصاديات سوقية إلى تنفيذ برامج استقرار اقتصادي على الصعيد الكلي في نفس الوقت التي كانت منهيمة في تغييرات ضخمة لمؤسساتها³ ويتسم هذا الانتقال بثلاثة عناصر: الاستقرار الاقتصادي، تحرير الأسعار والأسواق، والتغيير المؤسسي العميق، فبذلك وجب عليها تنفيذ سياسات استقرار في غمرة تغييرات عميقة في المؤسسات السياسية والإطارات النظامية لاقتصادياتها.

لكن ما لا يمكننا أن ننفه هو أن عملية التحول نحو اقتصاد السوق، يصاحبها ظهور فئة اجتماعية متميزة، تتمثل في أرباب العمل، والتي بازدياد نفوذها الاقتصادي والمالي، ستبدأ أكثر فأكثر بالمطالبة بالانفتاح السياسي بغية المشاركة في اتخاذ القرارات والوصول للسلطة بهدف حماية وتكريس مصالحها الاقتصادية) الطبقة البرجوازية كانت رائدة الثورات الديمقراطية بأوروبا. (بذلك كله نجد أنّ عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تعني عموما⁴:

- تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار وعمليات السوق، وإعادة تخصيص الموارد الأكثر الاستخدامات فاعلية.
- تحقيق إدارة فعالة للمشروعات و كفاءة اقتصادية ويكون ذلك عادة من خلال الخصخصة.
- فرض قيود متشددة على الميزانية مما يوفر الحوافز لتحسين الكفاءة.

1 مصطفى عبد الله الكفري، "عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا 2008، ص 59

2 مصطفى عبد الله الكفري، مرجع سابق، ص 62

3 لازك باليسرويز أي آل LEZEK BALCEROWICZ ET AL "اقتصاديات انتقالية"، ترجمة إدريس نادر التل، دار الكتاب الحديث الطبعة الأولى، عمان الأردن 2009، ص 01.

4 عبد الله الوناس، "الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق، ص 109

إرساء إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية وسيادة القانون والقواعد التنظيمية الشفافة لدخول السوق.

المطلب الثاني : مبادئ اقتصاد السوق

تتمثل أهم مبادئ اقتصاد السوق في ما يلي:

1-المصلحة الذاتية : وهي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية، وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتقدير الدوافع الذاتية للفرد.

2-الحرية الاقتصادية: ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء وفي أي وقت.

-الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: ويقصد بها في الفكر الرأسمالي حق الفرد في امتلاك واستخدام وسائل الإنتاج المملوكة بالشكل الذي يتحقق مع مصلحته الشخصية، على هذا الأساس يقوم اقتصاد السوق بتنظيم الملكية الخاصة وحمايتها.

3-المنافسة والمبادرة الحرة: حيث أنّ المنافسة تسمح بالديناميكية، وتمارس على المستويين الوطني والدولي، أما المبادرة الحرة فتسمح بالتفتح والارتقاء وتنمّي قدرات الإبداع، فالدول الأكثر تقدما هي التي تدافع عن المبادرة الحرة، المنافسة والسوق.

المطلب الثالث: موقع التجارة الخارجية من اقتصاد السوق:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاد السوق، وذلك من خلال الدور المزدوج الذي تقوم به، حيث تعمل على عرض الفائض من الإنتاج الوطني، فتحصل الدولة على موارد من الصرف الأجنبي بالطلب على هذا الفائض من الأسواق الأجنبية من جهة، ومن ثمّ تستطيع تم ويل حاجات الاستهلاك النهائي للأفراد، والاستهلاك الإنتاجي الضروري للمؤسسات من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، والحصول عليها من الأسواق الأجنبية من جهة ثانية.

إنّ قطاع التجارة بنوعيه، الداخلية والخارجية - شأنه شأن قطاع الإنتاج - يعتمد على الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، التي تقتضي حرية الأفراد في ملكيتهم لكل أنواع الثروة المادية، والتي يقرّها القانون ويحميها، ويترتب عن هذه الملكية حق المالك في البيع والشراء، والاستغلال في إطار القانون. كم تقتضي أيضا حرية الإنتاج والاستهلاك التي تعتبر نتيجة طبيعية لنظام الملكية الفردية، فماليك عنصر الإنتاج له أن يستغلّه في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي، يدفعه في ذلك للحصول على أكبر ربح ممكن.

إضافة إلى ذلك فإن الملكية الخاصة تقتضي سيادة المستهلك، حيث تكون رغبات المستهلكين في طلبهم على السلع المتنوعة، هي التي تحدد ربحية النشاطات الاقتصادية المختلفة، وتكون الأسعار خاضعة لعامل العرض والطلب في السوق، وبالتالي فإن أي تغيير في رغبات أو حاجات المستهلكين يؤدي إلى تغيير في الأثمان النسبية للسلع المختلفة ومنه فالأسعار هي التي تربط بين المنتجين والمستهلكين.

إذا كانت التجارة الداخلية ترتبط بأسلوب الإنتاج السائد في المجتمع وبشكل الملكية والعلاقات الاجتماعية التي تعكس هذا الشكل، فهي بذلك عملية أساسية في النشاط الاقتصادي، وتلعب الدور الحاسم والمحرك في توجيهه، وتؤثر في جميع نواحي الحياة الاقتصادية، خاصة على مستوى الإنتاج وذلك من خلال تأمين تصريف المنتجات وتوفير الدافع إلى مواصلة الإنتاج، والحرص على تطويره وتقديمه.

تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق:

إنّ نية الدخول في اقتصاد السوق في الجزائر كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990، أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة اللتين وجهتهما وزارة الاقتصاد إلى صندوق النقد الدولي حول السياسة الاقتصادية والمالية للجزائر في 21 أوت 1990؛ وقد وافق مجلس إدارة المؤسسات على هذه السياسة في 03 جوان 1991¹، وبما أنّ الجزائر كانت تعول على أسلوب التخطيط في تسيير اقتصادها الذي يعتمد التوجه المركزي من حيث توزيع عناصر الإنتاج في مختلف الاستخدامات، فإنّ تطبيق اقتصاد السوق لم يكن بالأمر الهين، حيث تكمن الصعوبة في إخضاع حرية اقتصاد السوق لقيود التوجه المركزي، فلتغيير الاقتصاد من نظام موجه إلى آخر حرّ، لا بد من إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة، ولا بد من وقت للتعامل مع العلاقات الجديدة.

1 محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائريين بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية" (تشریح وضعیة) مطبعة حلب، الجزائر، 1993، ص 208

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

مما لا شك فيه هو أن دور الدولة في الاقتصاد يختلف في النظام الاشتراكي عما هو في النظام الرأسمالي، فلا تستطيع أن تكون المنتج والمسير، وفي نفس الوقت تؤدي وظائفها في تنظيم وممارسة السلطة، وإرضاء جميع الأطراف (في مجال التربية، الصحة، البنى التحتية الاقتصادية والثقافية والعدالة والأمن،... الخ)¹، كما تختلف الآثار والنتائج المترتبة عن ذلك في كلا النظامين حيث يتطلب بناء اقتصاد السوق من الدولة أن تنسحب من المجال الاقتصادي، وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة وذلك بتكريس مجموعة من المبادئ الليبرالية التالية:

- مبدأ حرية التجارة والصناعة: قامت الجزائر بتكريس هذا المبدأ في المادة 37 من دستور 1996، والتي تنص على أن: "حرية التجارة والصناعة مضمونة، وتمارس في إطار القانون".

- خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية : تطورت نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخصوصية، حيث انتقلت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات، تم التخلص منها جزئيا أو كليا، وتهدف هذه العملية إلى تكثيف النسيج الصناعي، إعادة التوازن للقطاعات، وتخليص الدولة من الثقل المالي الذي يتسبب دائما في الخسائر الدائمة للقطاع العام، ومن هنا تأتي وصفة صندوق النقد الدولي حيث يوصي بتصفية الوحدات أو بيعها للقطاع، الخاص²، وقد ظهرت فكرة الخصوصية في الجزائر لأول مرة في قانون المالية التكميلي لسنة 1994، الذي نصّ على إمكانية فتح رأسمال المؤسسة للمساهمين الخواص، بالإضافة إلى إمكانية التنازل عن أصول المؤسسات العامة لفائدة الخواص، ثم صدر دستور 1996 الذي نصّ على اختصاص السلطة التشريعية في وضع القواعد الخاصة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بذلك انطلقت عملية الخصوصية منذ سنة 1996 بمجموعة من المؤسسات، وذلك بعد المصادقة على برنامج الخصوصية في سنة 1995.

- إزالة الاحتكارات العمومية: دخلت الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، في سبيل إزالة الاحتكارات العمومية بصفة تدريجية، وفتح معظم النشاطات - التي كانت حك ار على الدولة- أمام المبادرة الخاصة.

- إلغاء النصوص المقيدة للاستثمار: يتضح جليا أن الاستثمار الخاص في الجزائر طوال هذه الفترة عانى من الإقصاء والتهميش، فلم يسمح له بالتدخل سوى في قطاعات ثانوية، وأخضع لنظام رقابة صارم، ثم استمر الوضع إلى غاية صدور قانون الاستثمارات سنة 1993، وبذلك انسحبت الدولة بصفة تدريجية من تنظيم الاستثمارات التي أخضعها لنظام قانوني استثنائي لتصبح بعد ذلك خاضعة لإجراءات بسيطة من شأنها تشجيع الخواص للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، الذي يعرف بأنه "تلك المشاريع التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لإشراكه في رأسمال المشروع لجزء كبير له حق الإدارة، وحسب معيار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي % 10 أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال"³

1 MOUHOUBI Salah, « L'Algérie à l'épreuve des reformes économique », Edition Office des publications Universitaires Algérie, 1998, Page 51.

² مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل"، التجربة الجزائرية، مرجع ص 58

³ منور أو سرير وعليان نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، ديوان المطبوعات الجامعية. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2 ماي 2005، ص 97.

- تكريس مبدأ حرية الأسعار :تندرج عملية تحرير الأسعار في إطار بناء اقتصاد السوق، بحيث وجب التخفيف من حجم تدعيم الدولة للأسعار لأسباب سياسية أو اجتماعية، وتفادي أخطار التضخم، أجل ذلك وفي سنة 1989 صدر القانون 12/89 المتعلق بالأسعار، الذي اعتبر لبنة أولى في تحرير الأسعار ثم بعدها تمّ التحرير الحقيقي للأسعار السلع والخدمات، اعتمادا على قواعد المنافسة، إلا أن الدولة تتدخل لتقييد من مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية. أو صعوبات في التموين بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة¹.

-مبدأ حرية التعاقد :صدر القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والذي أخضعها للقانون المدني والتجاري، وبذلك أصبحت تتمتع بحرية في التعاقد.

لكن عند تغيير النظام الاقتصادي يجب أيضا تغيير المجتمع، ففي اقتصاد السوق مفهوم الملكية يصبح فكرة واضحة، فهناك من ناحية الملكية العامة والخاصة، كلاهما محميتان من طرف القانون، وتصبح مسؤولية الفرد كاملة، والمبادرة الخاصة أساسا لتكوين الثروة، وشيئا فشيئا تفقد الدولة احتكارها على الأنشطة الاقتصادية، ثمّ عن احتكارها لاتخاذ القرارات، سواء فيما يخص الاستثمار أو الاستهلاك² كما أنّ اختيار اقتصاد السوق لا ينبغي أن يقام لهدف إعطاء الفرص للمضاربين والطفيليين والقراصنة لجمع المزيد من الأموال بأقل التكاليف والجهد وبالسرعة الجنونية النابعة عن مناورات التحايل والتزييف، وفي مرحلة أخرى اللجوء إلى السوق الموازية للعمليات الصعبة لأجل تهريب الادخار نحو الخارج.

- دو افع وأسس التحرير التجاري في الجزائر :

- دو افع التحرير التجاري:

إنّ حرية التّجارة الخارجية لم تكن خيار بالنسبة للجزائر، وإنما فرضها التّحول نحو اقتصاد السوق، وبما أنّ سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات، من مواد غذائية وأولية ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير. فالانتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد المبادرة ليس بالمهمة السهلة، حيث أن العادات الموروثة من النظام القديم تمثل مجموعة من القيود التي تعرقل سير التقدم، لكن ما زاد الأمور تعقيدا هو أزمة 1986 التي انهارت فيها أسعار البترول³، وانفجرت أزمة المديونية وأدت إلى اختلالات اقتصادية خطيرة.

1 ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003 ص 25.

2 Nordine GRIM, L'Algérie, Interminable Transition, CASBAH édition, Alger 2009, page 27.

3 كل انخفاض في أسعار النفط ب 01 دولار كلف الدولة 500 مليون دولار من إي اردادها النفطية.

عرف الاقتصاد الوطني في ظلّ سياسة الاحتكار التي طبقتها الدولة ظاهرة الندرة مسّت السلع ذات الاستهلاك الواسع والسلع الوسيطة المستعملة من طرف المؤسسات العامة والخاصة ذات الطابع الاقتصادي، والتي نتجت عن سوء برمجة الصادرات، وضعف التخطيط، إلى غيرها من العوامل؛ إضافة إلى هذا فإن الاقتصاد لم يتمكن من تحقيق الاستقلالية المنشودة، بل على العكس زاد التبعية نحو الخارج، كما انتعشت ظاهرة الاقتصاد الموازي، ممّا أكّد للدولة فشل نظام الاحتكار، ودفع بها إلى التّفكير في أسلوب جديد يحقّق الاستقرار الاقتصادي والذي تمثل في انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي واكتفاءها بلعب دور السلطة الضابطة المقيدة، و الغاء سياسة الاحتكار، والانفتاح نحو الخارج، وإحلال الخواص مكان الدولة في التجارة الخارجية.

- أسس التحرير التجاري: لقد كان لعملية التحرير التجاري أسسا لا تكون إلاّ بها تمثلت فيما يلي:

*الخصوصية: حاولت الجزائر تفعيل الخصوصية بسنّ العديد من القوانين، إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية وهما:

-المجلس الوطني لمساهمات الدولة.

-المجلس الوطني للخصوصية.

وبلغ مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها في الجزائر في الفترة الممتدة من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005¹ حوالي 238 منها 124 لمتعاملين خواص ووطنيين، و 81 لمجموعات من الأجراء و 31 لشركاء أجنب، كما بلغ السعر الإجمالي لعمليات التنازل 63.4 مليار دينار جزائري، ورغم أن هذه العملية باءت بالفشل نتيجة تعدد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وانعدام السوق المالي الحقيقي، إضافة % إلى الحالة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، إلاّ أنّ القطاع الخاص يمثل حاليا في الجزائر، حوالي 80 من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ويشغل أكثر من مليون عامل رسمي وحوالي 02 مليون، إذا ما تمّ إحصاء العمال غير المصرح بهم، لكنه بالمقابل يعاني من عدة عراقيل، مثلا فيما يتعلق بمنتجي الدواء في الجزائر، الذين يعانون من عدم دعم الدولة وعدم تدخلها لحماية الإنتاج الوطني للأدوية - مبررة ذلك بشروط منظمة التجارة العالمية، رغم عدم انضمامها بعد - جعل نسبة تغطية السوق الوطنية بالإنتاج المحلي لا تتجاوز % 30 و % 10 فقط للأدوية الأساسية، مقابل ارتفاع فاتورة استيراد هذا المنتج بأكثر من % 100 بين سنتي 2001 و 2006 إضافة إلى قرار وزارة الصحة برفع كلّ أنواع الحماية عن الصناعة الصيدلانية وتصريحات بعض المسؤولين فيما يخص عدم ثقتهم في المنتج الوطني للأدوية، هذه الوضعية - التي لا يحسد عليها أرباب العمل المنتجين بالجزائر - جعلت هذه الصناعة مهددة بالإفلاس و 50 مؤسسة مهددة بالغلق إضافة لمشكل العقار الصناعي، وتحسين محيط الأعمال التي تمثل أهم مطالب جمعيات أرباب العمل في جولات الحوار الوطني وهي المطالب التي لم تتجسد بعد.

1 قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروبية جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم انسانية السنة الرابعة، العدد 29 جويلية 2006 جامعة

حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص28، على الموقع www.ulum.nl

* تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: من أجل خلق مناخ استثماري جديد، وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانيات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في 1993 ثم 2001 ، تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنّها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

* الشراكة: تعتبر الشراكة الأجنبية " عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها في رأس المال) الملكية، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية¹ ". ولعل أهم أوجه الشراكة بالنسبة للجزائر هي الإتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

1 بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وأفاقها، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 426

المبحث الثاني: التجارة الخارجية خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001-2016

المطلب الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي

من اجل نمو اقتصادي واجتماعي دائم وفعال كان لابد للدولة الجزائرية تخصيص موارد مالية مناسبة من اجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلاد وفي هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج لتكميلي استثماري للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014 ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ثم البرنامج الخماسي 2010-2014 لإعادة انطلاقة النشاطات الاقتصادية في البلاد.

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2000-2004: دار محتوى هذا البرنامج حول خلق ديناميكية للاقتصاد بإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية والمزيد بالاهتمام للتنمية المحلية والبشرية وتطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث يهدف البرنامج إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي¹:

*الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة .

*توفير مناصب الشغل والحد من البطالة .

*تحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني .

تزامن هذا البرنامج مع ارتفاع أسعار النفط اذ بلغ سعر البرميل 28.9 دولار لسنة 2000 مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية التي سمحت بانتهاج سياسة تعتمد على التوسع في الإنفاق لتحفيز الاقتصاد (جدول مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004).

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: جاء هذا البرنامج الطموح لمواصلة دعم النمو الاقتصادي و استكمال المشاريع الكبرى التي سبق إقرارها خلال الفترة 2001-2004 ما يميز البرنامج انه تدعم ببرامج خاصة لصالح ولايات الجنوب بقيمة 432 مليار دج و ولايات الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج فتكلفة عمليات التنمية خلال المدة 2005-2009 ما يقارب 17500 مليار دج و يهدف البرنامج إلى :

*تحسين التنمية البشرية.

*تحسين مستوى معيشة الأفراد.

*دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

*تشجيع إنشاء مناصب العمل.

3- برنامج الخماسي 2010-2014 : يعتبر البرنامج الخماسي مكملا للبرامج السابقة فإذا كانت هذه البرامج قد خصصت لتشييد للبنى التحتية التي تعتبر عصب الاقتصاد من طرق وسكك حديدية وموانئ ومطارات، فإن هذا البرنامج يهدف إلى توظيف هذه المشاءات للاستفادة منها في خلق ناصب الشغل و تحسين المستوى المعيشي ,وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 286 مليار دولار وذلك دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية. وفي مجمل الحديث وكحوصلة لما تم تناوله فيما سبق، من طبيعة الاقتصاد الجزائري وما يزخر به من مؤهلات ومقومات هامة وكذلك امتلاكه للعديد من الموارد) من حجم للطاقات الإنسانية والطبيعية توفرها على مؤهلات زراعية وسياحية، جعله يتميز بخصائص ميزته عن باقي اقتصاديات العالم، هذه الخصائص أدت بالحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال للتفكير مليا في إصلاحات هيكلية عبر الانتقال من طابع التسيير الموجه إلى آليات السوق، وموازة مع ذلك استنتجنا أن الاقتصاد الجزائري ورغم توفره على كل المؤهلات والمقومات الضخمة إلا أن مصادر تمويله بقيت منحصرة في عائدات الفوائض البترولية.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

1- مفهوم اتفاق الشراكة:

يعتبر هذا الاتفاق من أبرز التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إذ يعزز التحول نحو اقتصاد السوق،

و يؤكد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج، كما أنه يقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ عملت الجزائر على استقطاب الشركاء الأجانب بتهيئة الظروف الملائمة واتخاذ التدابير اللازمة لجعل المستثمرين الأوروبيين يقبلون على الاستثمار كمنح التسهيلات الإدارية، من خلال بعض الهيئات التي تتكفل بمساعدة المستثمرين الأجانب، وضمان السير الحسن لاستثماراتهم، والقيام بإصلاحات جبائية بغية توفير مناخ جبائي وجمركي ملائم يكفل السير الحسن لعملية الشراكة، إضافة إلى وضع قوانين تنظم الاستثمار، وأصبح من الممكن للمستوردين الحصول على النقد الأجنبي بحرية لتمويل وارداتهم باستثناء قائمة معينة من السلع التي فرض عليها حضر مؤقت من السلطات.

بعد أن وقعت كل من فلسطين، الأردن، تونس، المغرب ومصر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر¹، حيث بدأ التحدث عن موضوع الشراكة بالنسبة للجزائر في 13 أكتوبر 1993، أما المفاوضات الفعلية فقد بدأت سنة 1997 لتشهد انقطاعا بين ماي من نفس السنة، وأفريل 2000، بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر؛ ثم تستأنف من جديد، مسجلة 03 جولات انتهت 2001 بالعاصمة البلجيكية، ليثمن في 19/12/2000 بالتوقيع المبدئي على عقد الشراكة في 05 ديسمبر من نفس السنة. بعد 04 سنوات من المفاوضات تمّ عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد والذي يقضي بدخول الجزائر إلى منطقة، *Valence* "الأوروبي أخيرا في 22 أفريل 2002 في مدينة" فالنس". التبادل الحر لبحر الأبيض المتوسط في 2010.²

تتسم هذه الاتفاقية بكونها تمنح قدرة انتقالية من 12 سنة وصولا إلى مستوى الصفر جمركيا، وهي تميز بين 03 قوائم (الموارد الخام، المنتجات الوسطية، حيث تفكك عليها الرسوم ابتداء من 2008، على مدى 07 سنوات، والمنتجات النهائية التي تمتد تخفيضات الرسوم عليها 10 سنوات) وستكون سنة 2017 نهاية الفترة الانتقالية لإزالة الرسوم الجمركية³. تكتسي الجزائر أهمية خاصة ضمن مجموعة دول جنوب المتوسط، وذلك لأسباب تاريخية، جغرافية ومالية منها:⁴

1 كمال رزيق، مسدور فارس، "الشراكة الأوروبية بين واقع الاقتصاد لجزائري و الطموحات لتوسيعية للإتحاد لأوروبي"، الملتقى لوطني الأول حول لإقتصاد جزائري في الالفية الثالثة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة البليدة، أيام 21-22 ماي 2002-2003. ص 240

2. Nordine GRIM, *l'économie algérienne otage de la politique*, casbah édition, Alger, 2004, page 145.

3بحوث وأوراق عمل المؤتمر الإقليمي حول "سياسات تحرير الإقتصاد، واتفاقيات التجارة الحرة، في المنطقة العربية، الآثار والأفاق جمهورية مصر العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، يناير 2009 ص 15

4محمد فرحي، حتمية الاندماج في الإقتصاد العالمي هل من استراتيجية بديلة. *Revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale*; Ecole supérieure de commerce Alger, n° 02, Année 2007, page 134

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

من الناحية الجغرافية: تقع الجزائر شمال دول الجنوب، فهي بالتالي بوابة القارة الإفريقية، أي وسطا مفضلا للعبور.

من الناحية الاقتصادية: يمثل الإتحاد أول شريك للجزائر مما سمح له باختلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية، وأهمية أحجام الاحتياطات وامتلاكها لمصانع الحديد والصلب.

تمحور هذا الاتفاق في مجمله حول تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصره وتحديث الاقتصاد، والاهتمام بالجانب الاجتماعي وترقية الاستثمارات الخاصة، وإعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية وإقامة منطقة للتبادل الحر، والتفكيك الجمركي؛ كما أنه جاء كرد فعل للتطورات الدولية والإقليمية التي هيأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الأوروبي، خاصة بعد شعور أوروبا الموحدة باختلال في منطقة البحر المتوسط نتيجة المنافسة الأمريكية ومحاولاتها لتحقيق مكاسب اقتصادية في المنطقة، كل ذلك كان دافعا للتوجه الأوروبي القوي تجاه دول حوض المتوسط سياسيا وأمنيا واقتصاديا¹.

2- أهداف الجزائر من الشراكة الأورومتوسطية:

إن المشاكل الاقتصادية التي أثقلت كاهل الجزائر، والتي ظلت تتخبط فيها طيلة هذه السنوات من ركود على مستوى الإنتاج وارتفاع في معدلات البطالة، ومعدلات المديونية، ومعدل نمو لا يكاد يرى، وتأخر ظاهر للعيان في جميع المجالات إذا ما قورنت مع جاراتها تونس والمغرب، من ناحية التنظيم أو التسيير، والتكنولوجيا المستعملة، إضافة إلى ضعف كل من الاستثمار المحلي والأجنبي كلها عوامل دفعت الجزائر إلى توقيع هذا الاتفاق، إضافة إلى ذلك يمكن استخلاص جملة من أهداف الجزائر من وراء هذا الاتفاق نوجزها كالتالي²:

-الارتباط بوحدة من أكبر القوى الاقتصادية، حتى تتمكن من التسريع في اندماجها في الاقتصاد العالمي، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية إلى المستويات الأوروبية.

-الاستفادة من الأسواق الأوروبية، والمساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية ومن برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.

-خلق مناخ مناسب لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتشجيع الاستثمار في الجزائر.

1 يوسف سعداوي، رفيق باشوندة "واقع وأفاق الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 4، مارس 2005، ص 400

2 دراسات اقتصادية، مجلة دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 10، السنة 2008، ص 51

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

3-أثار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية:

3-1 الأثار الايجابية لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية:

إن مضمون هذا الاتفاق في صيغته النظرية يهدف إلى جعل السوق الجزائرية منفذا لتصريف المنتجات الأوروبية، كما يسمح للمنتجات الجزائرية أن تؤهل المؤسسات الجزائرية للتأهب لمنافسة المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية، كما تكون له أبعاد مهمة مؤثرة على العلاقات التجارية، والتي إن أُجيد صياغتها ستكون بمثابة فرصة للجزائر للتوصل إلى معدلات عالية للاستثمار والنمو الاقتصادي¹، وهو ما يعكس جملة من الآثار الإيجابية على المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، حيث أنه:

-في المجال الفلاحي، يضمن الاتفاق ما يقارب 8000 منتج فلاحي، حيث استفادت الجزائر من بعض المزايا لاسيما المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الدول الأوروبية، وفي المقابل فقد فرضت الجزائر حصصا لاستيراد مواد زراعية كالحبوب والحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى مزايا أخرى لتصدير منتجاتها الزراعية ومنتجات الصيد البحري، وفي المقابل اعتماد نظام الحصص للمواد الأوروبية.

-أما في المجال الصناعي، فقد سمح بتخفيض نسب الرسوم الجمركية للعديد من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتج الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الإتحاد الأوروبي، ومن أجل تعجيل حركة الصناعة الجزائرية وتأهيل القطاع الصناعي، تمّ وضع برامج شاملة أساسها المساعدات المالية والفنية في إطار برنامج "ميديا*"، الذي يهدف إلى رفع مستويات الإنتاج الجزائري من خلال الجودة والمواصفات الفنية المقبولة دوليا بمساعدة الطرف الأوروبي، مما يتيح الفرص للمنتج الجزائري أن يحتل مكانة مرموقة في السوق الأوروبية، إضافة إلى إمكانية حصول الشركات العمومية والخاصة على شهادة الجودة.

-يتم التفكيك الجمركي على مدى 12 سنة كاملة، ابتداء من سنة 2004 وخلال هذه المدة التي تعتبر كافية بالنسبة للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم وتستطيع منافسة مثيلتها الأوروبية، فعلى عكس الواردات التي ترد إلى الجزائر من دول الإتحاد الأوروبي، والتي تخضع تدريجيا إلى التفكيك الجمركي، فالصادرات الجزائرية تستفيد من الإعفاء الجمركي الكامل على سلعها التي ترد إلى السوق الأوروبية.

1 يوسف سعداوي، رفيق باشوندة، مرجع سابق، ص 403

* لقد تجسد هذا البرنامج بعد موافقة المجلس الأوروبي على منح هذه المساعدات والتي قدرتها ب 3.435 مليون أوروبي (1995-1999) وبرنامج آخر من سنة (2000-2006) بالإضافة إلى مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار مقابل المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأورومتوسطية - تجارة بلا حدود - بلا حواجز، ويعتبر هذا البرنامج، أهم برنامج قدمته بلدان الإتحاد الأوروبي في هذا الإطار، ويمس كل القطاعات الاقتصادية عامة، حيث تتفاوت قيمة الغلاف المالي الموجه إلى بلدان الجنوب حسب البرنامج المعد مسبقا ووفق دفتر الشروط، وهو موجه لإعادة تأهيل

الفصل الثاني: دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

-اكتساب دعم دول الاتحاد في مجال التأهيل والخبرة والاستثمار المباشر، بالإضافة إلى دعم الخصوصية عن طريق تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج " ميدا01 " وذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية¹، إضافة إلى الالتزام بدعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الرامية إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3-2 الأثار السلبية لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية:

صحيح أن ارتباطات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اتفاق يسعى بصفة عامة إلى تدعيم الاستثمار المباشر في الجزائر، والشراكة الصناعية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرافق إعادة الهيكلة الصناعية وتحديثها، ويشجع الصادرات الصناعية وتنمية الموارد البشرية بأحسن سياسات البحث والتنمية،

لإعطاء نتائج مرضية لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر² من جهة، ومن جهة ثانية فإنه يتم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا وتقنيا وماليا مكون من 15 دولة صناعية إضافة إلى 10 دول من أوروبا الشرقية والوسطى، لديها مستوى دخل الفرد مرتفع وسوق كبير، إنتاج وفير ومتنوع وذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة تطبق سياسة زراعية مشتركة، تتمتع بحماية كبيرة؛ وبلد صغير - الجزائر - في طريق النمو يعتمد على إنتاج وتصدير منتج وحيد هو المحروقات) يمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات (، لا تشغل طاقاته الاقتصادية إلا بأقل من 50%، تابع للإتحاد الأوروبي بحوالي 56% من تجارته الخارجية، بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 05% من تجارة الإتحاد الأوروبي، بلد ليس له بعد اقتصادي مغاربي أو عربي يشكل عمقه الاقتصادي وقوته التفاوضية³، كل هذه العوامل مجتمعة ومتفرقة تشكل جملة من المخاوف والتي تترجم في آثار سلبية ومخاطر مترتبة على الاقتصاد الوطني نتيجة هذا الاتفاق، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

-إن تفكيك الرسوم الجمركية له انعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة (التي ليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية⁴، حيث أن النسيج الصناعي الهش والذي سيتم القضاء عليه - ولو جزئيا- بدخول المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية بكميات كبيرة، بعد هذا التفكيك على الصادرات مما يخلق تحديات كبرى خاصة قطاع السكر، الزيت، الحليب إضافة إلى فتح المجال لجلب أبقار حلوب مما يحتم على المؤسسات العاملة في هذا القطاع إما العمل بكل قدرتها للبقاء ومجابهة المنافسة أو الاندثار والموت، وهو ما يعقد الأمر أمام الصناعة الجزائرية التي تظل تشتغل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية وبأجهزة إنتاجية متقادمة وإنتاجية ضعيفة⁵.

1عبد الحميد زعباط، مرجع سابق ص62

2 MEKKIDECHE Mustapha, *l'économie Algérienne au croisé des chemins, édition DAHLAB, ALGER, 2008, page 174.*

3عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص62

4 جلطي غانم، "التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد، والمناجمنت، السياسات الاقتصادية، واقع وأفاق، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 6 أبريل 2007، ص 106.

5 عبد الحميد زعباط الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الجزائر، مرجع سابق، ص 62

الفصل الثاني: دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

الخسارة في إيرادات خزينة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية والتي تقدر ب 01.5 مليار دولار¹.
- من مكاسب الشراكة أيضا، إقامة منظمة تبادل حر، إضافة إلى تحقيق تعاون اقتصادي في مختلف المجالات، والتسهيلات المالية المحصل عليها في إطار برنامج "ميديا"، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي متوازن لجميع القطاعات، بل إن خطر غلق عدد جديد من المؤسسات الإنتاجية وارتفاع معدل البطالة، وتفكك النسيج الصناعي الداخلي، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع معدلات الفقر، كلها مؤشرات تزداد تأكدا يوما بعد يوم من خلال الوضع الحالي للبلاد²

-زيادة العجز في الميزان التجاري، حيث أن التفكك الجمركي الذي يحدث من طرف واحد³ سيمارس ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من سلع أوروبا، فقد بلغت فاتورة الاستيراد 40 مليار دولار ممثلة بذلك نصف عائدات المحروقات في سنة 2008،⁴ مما دفع الحكومة إلى إنشاء لجنة لمتابعة التجارة الخارجية، عن طريق القرار 429/09 الصادر في 2009/12/30 و حددت مهامها وهيكلها التي تتمثل في متابعة وتحليل التدفقات للمبادلات التجارية وعقلنه الواردات، واقتراح جميع التدابير لتطهير وتنظيم النشاط التجاري الخارجي والتقييم الدوري للمعطيات الخاصة به؛ و يترأس هذه اللجنة الوزير المكلف بالتجارة الخارجية وممثله، وممثلي الوزارات الأخرى مثل وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير المالية ووزير الصناعة وترقية الاستثمار⁶.

-كما أن تحرير التبادل لن يعطي صادرات الجزائرية الميزة في السوق الأوروبية نظرا لأن:
الرسوم المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدية في الأصل وليس لها تأثير كبير على تقليص الواردات إلى أوروبا.

أوروبا منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يلزمها منح جميع الأعضاء في المنظمة المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، مما يبقي الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية مع صادرات جنوب شرق آسيا، والدول الأخرى في إفريقيا، أمريكا اللاتينية.

الإتحاد الأوربي يستعين بمعايير صحّية وبيئية وشروط فنية يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حال عدم تطابقها مع المعايير والمواصفات.

1 يوسف سعداوي، رفيق باشوندة" واقع وأفاق الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 4، مارس 2005، ص 400

2 دراسات اقتصادية، مجلة دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 10، السنة 2008، ص 51

3 زيري بلقاسم، تحرير الاستيراد وانعكاساته على الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي، دفاتر

الصادرة عن مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان العدد 01، أبريل، 2005، ص 251

4 ABEDEALAZIZ Faycel, « les recettes pétrolières Algérienne en chute en 2009, l'Algérie affecté par la crise financière»

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

-أما في المجال الفلاحي، فيمكن أن يتأثر بصورة مباشرة، حيث أن أوروبا تضمن 48 % من حاجياتنا من المواد الزراعية وأنالعجز الموجود يقدر بين 01.3 و 01.5 مليار دولار، ذلك أن القطاع الفلاحي الجزائري لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة بالقطاع الفلاحي الأوروبي، حيث أن 04.5 % كدعم فقط في الجزائر مقابل 70 % كدعم في أوروبا.

- بالنسبة لصرف العملة، فإن العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي " الاورو " التي تنافس في قوتها الدولار الأمريكي، بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني لدول الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى انضمام دول جديدة، وهناك دول أخرى تتفاوض من أجل الانضمام، هذا ما أثر بالإيجاب على العملة الأوروبية الموحدة، لهذا فالمنتج الجزائري وإن تحسنت نوعيته وانخفضت تكلفته فإنه يبقى يعاني من عامل الصرف بسبب ضعف العملة الوطنية مقابل الأورو.

-فضلا عن ذلك يتوقع الكثير من الخبراء أنه من بين الانعكاسات السلبية المحتملة لهذا العقد هو تحول النسيج الصناعي الوطني والهزيل أصلا من اقتصاد منتج إلى اقتصاد بازار¹، بسبب تفضيل المنتجين الجزائريين لقطاع الاستيراد، وتراجع ثقة المستهلك في الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه، إضافة إلى الضغوط الجبائية والبيروقراطية، والتي لا تزال تقيّد النشاط الصناعي وما يقابله من تغاضي السلطات عن القطاع غير الرسمي والأسواق الموازية² التي أصبحت تحتل مكانة هامة في الاقتصاد، بتشغيلها 1078 مليون شخص مهيمنة بذلك على نسبة 22% من النسبة الكلية للتشغيل، حسب النشاطات التالية 35 % : في قطاع البناء، 20 % قطاع التجارة و 06 % في قطاع النقل، و 17 % في مجال الحرف(الخياطة، النجارة، الحلابة، الحلويات.....الخ) ، إضافة إلى عائدات يحصلها هذا القطاع - غير الرسمي -تتراوح بين 300 و600 مليار دينار، كل ذلك دون أن تنفي خسارة الدولة من الخزينة و الميزانية بسبب عدم دفع الضريبة على المداخيل الإجمالية، والمقدرة ب 42 مليار دينار جزائري و 120 مليار دينار جزائري للضمان الاجتماعي(أي حوالي 60 % غير مسجلين في الضمان الاجتماعي أي 70.0000 عامل من أصل 114.0000 غير مصرح بهم)، أما خسارة الضريبة على القيمة المضافة فتمثل حوالي 22مليار دينار جزائري، بصفة عامة فهي تؤثر سلبا على الاقتصاد الرسمي عن طريق³

-المنافسة غير مشروعة للنشاطات التي تنشط في القطاع الرسمي وبالتالي تقييد السوق من النمو.

-الخسارة الجزئية للمداخيل التي تجنّبها الدولة عن طريق الضرائب.

-فقدان المستهلك للحماية من نوعية هذه المنتجات والخدمات.

-نمو الرشوة وبالتالي فساد مناخ الأعمال، مما يؤدي إلى هروب المستثمرين.

1 براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصاد ارت الح ازثرية خارج المحروقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي ، مرجع سابق، ص127
2 يعرف الاقتصاد الموازي على أنه جميع الوحدات المنتجة التي ليس لها وجود قانوني أي غير مسجلة رسميا.

3 ABEDEALAZIZ Faycel, « Ouverture de l'économie informel et la distribution» L'ACTUEL N°105 Magasine de l'économie
et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, Juillet 2009, page 18.

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2000-2016

إنّ انفتاح الاقتصاد الجزائري الذي بقي - ولمدة طويلة - محميا عن طريق احتكار الدولة للتجارة الخارجية - كما تم توضيح ذلك سابقا-، والذي جاء بطريق استعجاليه وبدون اتخاذ إجراءات من أجل حماية المنتج المحلي، سوف يكون له سلبيات على الاقتصاد، وذلك بإجماع العديد من الخبراء فقد ألحق هذا الاقتصاد خسائر فادحة بالاقتصاد الوطني كونه خارج عن رقابة الدولة، فأصبحت الجزائر تصنف في المرتبة 92 من مجموع 180 في ترتيب الدول حسب مستويات الرشوة¹، والمضاربة في إفساد الاقتصاد. الاقتصاديين² من خلال انخفاض الموارد الجمركية، وانخفاض حصص المؤسسات الاقتصادية من السوق، إضافة إلى تراجع حماية السوق من التفكيك المتتالي للتعريفات الجمركية وانخفاض الإنتاج المحلي، وانتشار السوق غير الرسمية والتزوير وتقليد المنتجات الأصلية الناجمة عن الواردات المتدفقة من كل الجهات مست جميع المنتجات تقريبا من الغزل، النسيج ، قطع الغيار المواد الالكترونية و الكهرومنزلية، العطور ومستحضرات التجميل، المواد الغذائية، الأدوية والسجائر.... الخ، وقد تطورت هذه الظاهرة لانعدام أجهزة الرقابة من طرف إدارة الضرائب والتفتيش والضمان الاجتماعي³.

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

المطلب الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تدخل عملية التحرير الكامل للتجارة الخارجية ضمن الشروط الأساسية لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي من شأنها أن تمكن من الانتفاع من فوائد العوالة الاقتصادية والجزائر كغيرها من الدول التي تبحث دائما عن الانتفاع، قررت الانضمام إلى هذه المنظمة.

1- مفهوم المنظمة، أهدافها، ومهامها:

تعريف المنظمة: جاء رمز المنظمة العالمية للتجارة OMC اختصارا لـ (*Organisation mondiale du commerce*) ومن أهم تعاريفها أنها منظمة دولية تعني بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف، كما يمكن أن يقال أنها مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة¹.

يقع مقر المنظمة في جنيف عاصمة سويسرا، وقد تأسست في 1995/01/01 نتيجة مفاوضات دورة أورغواي الممتدة من 1986 إلى 1994 في مدينة مراكش المغربية، فظهرت حيز الوجود بعدما كان العالم في عهد اتفاقية "اللغات" يقوم على التكتلات، كدول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جراء توتر العلاقات في كثير من الأحيان، حيث تعين البحث عن إطار أكبر يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون النزاعات.

ولقد نشأت هذه المنظمة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية²:

-إنشاء إطار لبحث مسائل المبادلات التجارية الدولية و إيجاد الحلول للمشاكل الموجهة للمنظمة، وإيجاد هيكل لفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.

-متابعة السياسات التجارية الوطنية، و تقديم المساعدات التقنية والتكوين للدول النامية.

-تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية.

-الوصول إلى معرفة كاملة وشفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة و إتاحة ذلك لجميع الأعضاء، إضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء.

كما تتولى المنظمة مجموعة من المهام من أجل قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية و تتمثل المهام في³:

-تسهيل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذها بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تنظيم المفاوضات التي ستجري بينها.

-الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.

-مراقبة و متابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

- التعاون مع الهيئات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي.

1ناصر عدون دادي، منتاوي محمد، الج ازئر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الج ازئر، 2003، ص57

2عياش قويدر واب ارهبيي عبد الله، آثار انضمام الج ازئر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة شمال إفريقيا، العدد2، ماي 2005، ديوان المطبوعات، الجزائر، ص58

3 Otmane BEKENNICHE, L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC, OPU, ORAN, 2006, page 107.

55

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

2- مبادئ المنظمة : تتمثل أهم مبادئ المنظمة في:

(أ) مبدأ المعاملة الوطنية : أي المساواة بين المنتجات المحلية والمستوردة، من حيث المواصفات الجودة ، التسعير والضرائب.

(ب) مبدأ الشفافية : ويقصد به الإفصاح عن القوانين الوطنية ذات الأثر على التجارة الخارجية.

(ج) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : ويعني أنه في حالة منح أي دولة ميزة تجارية أخرى فإن عليها أن تمنح هذه الميزة لجميع الدول الأخرى.

(د) إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية : ويقصد به إلغاء جميع القيود الكمية على الواردات والصادرات، كما أنه على الدول المنظمة إلى المنظمة خفض الرسوم الجمركية وتحديثها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه جدول الامتيازات.

(هـ) مبدأ التجارة العادلة : ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدره والكفاءة النوعية والسعيرية للصناعات المصدرة، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإجراءات الاقتصادية المحلية التي تؤثر على التبادل التجاري الدولي ومنها الدعم والإجراءات الحبائية وسياسات الإغراق.

(و) مبدأ التشاور والتفاوض : حيث تدعو الاتفاقية إلى ضرورة التفاوض والتشاور بين الأعضاء لحل النزاعات حول السياسات التجارية.

3- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة¹ : تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

(أ) الاندماج في الاقتصاد العالمي : أمام التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

(ب) إنعاش الاقتصاد الوطني : عن طريق ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، وزيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

(ج) تحفيز وتشجيع الاستثمارات : حيث أن تقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني.

د) مساهمة التجارة الدولية : فالتجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد والسلع، فلا يمكن لها أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إن أرادت أن تسير التطورات الحديثة.

1نصر الدين عدون دادي ومنتاوي محمد، مرجع سابق، ص134

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

4-عضوية الجزائر في المنظمة:

أ) شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن الشرط العام لأي دولة ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هو أن تقبل شروط التوقيع، وتلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقية الجات واتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية، والدخول إلى السوق الخارجية، كما يمكن للبعض اختيار مقعد ملاحظ¹، أما بالنسبة للشروط الخاصة فنوجزها كالتالي:

* الحقوق الجمركية: على الجزائر أن تلتزم بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر وكذا مراعاة قوانين "الجات" التي تنص على أن القيمة في المبادلات التجارية يجب أن تكون السعر الواجب دفعه من الصفة.

*المرور إلى اقتصاد السوق : إن الاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في جميع الميادين و اقتصاد السوق حسب الأخصائيين، لا يتلاءم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قوانين السوق.

ب) تطور مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر الجزائر من الدول الملاحظة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف، حيث قامت بإيداع أول طلب لها ب"الجات" في 03 جوان 1987، وفي 17/06/1987 تم قبول طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي "الجات"، وعليه تم تنصيب فوج عمل²، وفي 01/01/1995 تم تحويل أفواج العمل للانضمام "للجات" إلى أفواج عمل مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد اتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام كتقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية والإجابة على الأسئلة المطروحة من طرف الأعضاء، وتقديم عروض أولية حول التعريف والخدمات، فكان مسار الجزائر للانضمام كالتالي:

قامت لجنة وزارية مشتركة في نفس السنة بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية على إثرها تم طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء، وتمت صياغة الأجوبة وقدمت لمجلس الحكومة الذي صادق عليها في 1997، والتي على أساسها تم عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر يومي 22 و 23 ابريل 1998، وقد طلب هذا الفوج من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريف وتجارة الخدمات.

تمت أيضا مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2001، وأرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة في جويلية 2000.

-تمّ تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار الانضمام عن طريق عقد الاجتماع الثاني لفوج العمل في 07 فيفري 2002 وتقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة يوم 20 فيفري 2002 والمعلومات الإضافية أرسلت في مارس 2002 ، وتعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحويلات القانونية التنظيمية التي تمس إجراءات محاربة الغش والقرصنة، والإتاوات الجمركية، حقوق الملكية الفكرية والحواجز التقنية للتجارة، وأخيرا الوسائل القانونية للحماية التجارية.

*أي القبول المؤقت دون أن تصبح طرفا موقعا حيث يمكنها الحضور في المجلس و يسمح لها بملاحظة الوثائق وأخذ الكلمة أثناء النقاش دون الحق في الانتخاب.

1 Otmane BEKENNICHE, Op. Cit.; Page.117.

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

-تمّ تقديم برنامج إضافي في نوفمبر 2004 يتشكل من 36 نص قانوني، منه 17 متعلق بحقوق الملكية الفكرية، وعلى مستوى المفاوضات الثنائية عقد فريق الخبراء عدّة اجتماعات ولقاءات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع والخدمات، وقدمت الجزائر عروضها الأخيرة في يناير 2005 هنا تصل المفاوضات إلى مرحلتها الأخيرة. وقد حققت هذه المفاوضات نتائج مهمة، منها تحقيق أهم التحويلات القانونية بغرض توفير جو أكثر ملائمة للاستثمار، الإنتاج، التوزيع، تبادل السلع و الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية؛ كما سمحت هذه التحويلات برفع نظام التجارة الخارجية إلى المستوى المعمول به دوليا. لكن لم تستطع الجزائر إلى غاية الآن الانضمام إلى المنظمة، ورغم طلبها للانضمام منذ سنة 1987، لأن المفاوضات بين الطرفين تعثرت، حيث أنّ الجزائر رفضت تقديم تنازلات تخص ثمانية بنود تتعلق بالطاقة، الخدمات، النشاط التجاري لأنها تتعارض مع مصالحها وسيادتها الوطنية، وتتسع قائمة شروط منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى فرضها على الجزائر والضغط عليها للقيام بإجراءات في مجال توحيد أسعار الغاز وحقوق التسويق والنشاط التجاري والنظام الجبائي، والرسم على القيمة المضافة والرسوم الأخرى المطبقة على الاستهلاك، بالإضافة إلى المساعدات التي تمنحها السلطات العمومية لشركات التصدير والإجراءات الصحية والصحة النباتية والعراقيل التقنية التي تعترض التجارة، زد على ذلك الملكية الفكرية، وبلوغ مرحلة الفصل في البنود المتعلقة بحرية مبادلات لحوم الأغنام ومادة الحليب، إلى جانب مشكلات أخرى تتعلق بالحقوق الجمركية على الحليب والخمور. كما اتهمت الجزائر دول الإتحاد الأوروبي بمعارضتها للانضمام إلى المنظمة، والتي كان من المفروض أن تساعد ها عليه مثلما كان متفقا عليه، ولكن أتضح إن الدول التي تعارض الانضمام تنتمي للإتحاد الأوروبي.

5-انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية:

ينعكس انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته، وبالتالي ينعكس على التجارة الخارجية سلبا وإيجابا كالتالي:

(أ) الانعكاسات الإيجابية المتوقعة:

-بالنسبة للمجال الصناعي ومع تحرير التجارة الخارجية يمكن للجزائر أن توفر السلع الصناعية التي هي بحاجة إليها بتكاليف أقل وجودة عالية، ناهيك على أنها بحاجة إلى رؤوس أموال واستثمارات حقيقية مباشرة لمنافسة مثيلاتها الأجنبية، وكذا خلق مجالات إنتاج جديدة للمساهمة في خفض معدل البطالة عن طريق إتاحة فرص للعمل.

- بما أنّ المجال الفلاحي الذي يعتبر المجال الأكثر تعقيدا، لأنه يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري ، نظرا لأنّ الجزائر من الدول المستوردة للغذاء، فالانضمام قد يؤدي إلى تحسينه وتطويره شيئا فشيئا بفضل تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية كفرصة للجزائر، مما يسمح لها كذلك بدعم داخلي لهذه المنتجات، عكس ما هو معمول به في الدول المتقدمة، حيث بإمكان الإنتاج الفلاحي الجزائري النفاذ إلى الأسواق الدولية على مدى 10 سنوات، على عكس 06 سنوات الممنوحة للدول المتقدمة. إضافة إلى الاستفادة من تقوية الأبحاث والاستثمارات

58

الفصل الثاني: دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

في هذا المجال، أما رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية، فمن المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني الفلاحي وقدرته على منافسة المنتجات الأجنبية غير المدعومة، ويؤهله لاحتلال مكانة لا بأس بها في الأسواق الدولية. أما مجال الحواجز الجمركية التي كانت مطبقة من قبل، حيث أن دور الجمارك كان حمائياً للمنتوج الوطني أكثر منه اقتصاديا، وبما أنه من شروط المنظمة فتح الأسواق ورفع الحواجز، وجب على الدولة عصره إدارة الجمارك وتطويره على مستوى القطر الوطني، بما يتوافق وقوانين المنظمة العالمية للتجارة، حتى يكون له أثر إيجابي على الاقتصاد، حيث أنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة يلزمها تخفيض تعريفها الجمركية على سلعها، إضافة إلى أن توحيد التعريف الجمركية قد يزيد من حركة السلع والخدمات وبالتالي اندماج الجزائر في الفضاء التجاري الدولي، ويرفع من نشاط الاستيراد ويسمح بدخول منتجات جديدة تعود بالفائدة على مدا خيل الجمارك والخزينة العمومية.

-وعن مجال الخدمات فإنه - ومما لا شك فيه - خطى خطوات عملاقة بفضل التفتح الاقتصادي على العالم، فقطاع الاتصالات مثلا حقق استثمارات كبيرة ومعدلات نمو تعتبر الثانية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا؛ ومما لا شك فيه أنّ قطاع الخدمات له أهميه وأثر إيجابي على ميزان المدفوعات لما يمثله من مورد هام للدولة، لذا وجب على الجزائر أن تنتقي مجموعة من القطاعات الخدمية - خاصة الجانب السياحي بشريط ساحلي طوله 1200 كلم والأثار العريقة لحضارة تستهوي إليها الزائر الوطني قبل الأجنبي - لتكون البداية التي تلتزم بها عند الانضمام إلى المنظمة، وبما أن عنصر العمل الماهر يعتبر عاملا بارزا في هذا المجال، والجاذب زائر تتوفر على عنصر بشري إذا تأهل سيعطيها ميزة تنافسية.

فيما يخص الجانب المالي والمصرفي، فإن من إيجابيات الانضمام تقوية المنافسة ورفع الاحتكار القائم على هذا القطاع بتوفير الخبرات المالية المؤهلة للتعامل مع أسواق المال العالمية و الانفتاح عليها ، لتحصل على الأموال لتمويل الاستثمارات المحلية، وترفع نموها الاقتصادي.

ب) الانعكاسات السلبية المرتقبة: رغم ما سبق ذكره من آثار إيجابية متوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة، فإنه سوف تنجر عنه لا محالة العديد من الآثار السلبية المحتملة على مختلف القطاعات التالية:

- في المجال الصناعي، بعد هذا الانضمام، ستفقد الجزائر القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة والنسيج الصناعي خاصة، الذي يمتاز بالضعف وعدم القدرة على المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى اعتماده على أساليب تقليدية في التسيير، وضعف في التسويق إضافة إلى أن الصناعة الجزائرية تركز في أغلبها على المواد الخام (الصناعات البترولية) التي لا تدخل في اتفاقات المنظمة بل في منظمة الأوبيب، مما يعود بالضرر على التجارة الخارجية الجزائرية، والمؤسسات الجزائرية العامة والخاصة التي سيتم حل الكثير منها لعدم مقدرتها على المنافسة، خاصة بعد فتح السوق الوطنية أمام صناعات أكثر من 140 دولة منتمية إلى المنظمة، وإغراق

الفصل الثاني: دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

السوق المحلية بسلع أجنبية ذات جودة عالية وتنافسية كبيرة. لذا فسياسة التصنيع في الجزائر بحاجة إلى حماية ورعاية خاصة من قبل الدولة في ظل تقلبات السوق العالمية من جهة، وحماية الإنتاج الوطني من قبل الشركات المنتجة خارج الوطن¹، كما أن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة و الخوصصة وما نتج عنها من غلق للمصانع وتسريح للعمال، جعل من القطاع الصناعي العام قطاعاً هشاً، إضافة إلى قطاع خاص، حديث وقليل الخبرة أحياناً، أو قديم وغير متطور أحياناً أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية.

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يقضي على كل قرار سيادي لها فيما يخص التجارة الخارجي، فمثلاً لن تستطيع الجزائر مقاطعة السلع الإسرائيلية وذلك في ظل تطبيق مبدأ عدم التمييز -من الناحية الاجتماعية، فإن مشكلة البطالة في المدى القصير سيتفاقم، نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي لن تستطيع الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة لها²، إضافة إلى تضخم الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة عدم تكافؤ الفرص في اقتصاد تستولي فيه الطبقة الغنية على 20% من ثرواته.

- أما عن الآثار السلبية المحتملة على القطاع الزراعي، فإنه من مجموع إيرادات المواد الغذائية يمثل 1/4 إيرادات الجزائر، أي ما يعادل 25.58%، وما يمكن ملاحظته هو أن أكثر من 80% من واردات المواد الغذائية تمثل المواد ذات الاستهلاك الواسع (حليب، سكر، حبوب،... الخ) وبما أن الجزائر تعاني عجزاً واضحاً في هذا المجال، فإن التغيرات التي تطرأ على الأسعار والعرض والطلب الخاصة بهذه المواد عالمياً، ستؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد، وستصبح السوق الجزائرية محل أطماع المزارعين الأجانب بعد الانضمام، وهذا ما يعود بالضرر على المزارعين المحليين الذين ليست لديهم القدرة على تغطية الطلب المحلي، من جهة، والمنافسة من جهة ثانية، إضافة إلى الإجراءات والتدابير الصحية التي تعتبر من أهم التحديات التي ستواجه الإنتاج الفلاحي الجزائري، لأنه يفتقر إلى معايير الصحة والتطور التكنولوجي بسبب قلة الموارد المالية والأبحاث الخاصة بالمنتجات الفلاحية.

-فيما يتعلق بقطاع الجمارك، فالسلبات عديدة أولا من حيث الخزينة العمومية التي ستتأثر سلباً بالرفع التدريجي والكلي للحواجز الجمركية، تماشياً مع الالتزامات التي يجب أن تلتزم الجزائر عند انضمامها، كما يجب عليها احترام سقف التعريفات الجمركية لمختلف السلع والخدمات الذي غالبا ما لأن تحديده يتم من خلال المفاوضات بين الأعضاء، و بما أن الجزائر ليست لديها ، يكون منخفضاً أية وسيلة ضغط، فإنها سوف تقبل بما يعرض عليها، علماً بأن قطاع الجمارك يساهم بعائدات تقدر ب 02 مليار دولار سنوياً من الجباية الجمركية؛ وثانياً فإن الجزائر تشتكي من غياب إشارات محكمة في المادة الجمركية، وإن وجدت فإن نقص الوسائل صحيح لا غبار عليه ، من أجل إجراء التقييم الجمركي لكل الواردات، وتحديد القيمة الحقيقية للسلع، مما يعرقل العملية الجمركية.

1الطاهر ملاحسو، مرجع سابق، ص28

2كمال رزيق ومسعود فارس، مرجع سابق ص217

الفصل الثاني: دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

- أما الحديث عن الانعكاسات السلبية على قطاع الخدمات فإن تحرير تجارة الخدمات الأخرى (النقل، السياحة، التشييد والبناء، وغيرها) تزيد من المنافسة في السوق المحلية، نظراً لصعوبة منافسة الخدمات الجزائرية للخدمات الموجودة في الدول المتقدمة.
- ولعل من سلبيات مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة على القطاع المالي والمصرفي هو صعوبة التحكم في رؤوس الأموال عند دخولها أو خروجها، مما سيؤثر لا محالة على السياسة النقدية التي غالبا ما تؤدي إلى زيادة التوسع النقدي وزيادة سعر الصرف الحقيقي، والذي قد يتسبب في حدوث أزمات اقتصادية خطيرة وفجائية، كما أن فتح الأسواق مباشرة سيؤدي إلى دخول بنوك أجنبية كبيرة، مما يجعل تلك المحلية غير قادرة على المنافسة و بالتالي إفلاسها.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف السياسة التنموية الوطنية والتي يجب تحديدها بوضوح قبل البدء في عملية الانضمام، فضلا عن كونها سياسة معقدة، تتطلب تحضيراً جيداً بين قيادة الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدفاع بصورة فعالة عن المصالح الوطنية، كما تتضمن قضايا إستراتيجية ذات مدى بعيد التي يترتب عليها العديد من التنازلات والالتزامات.
- ويبقى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أولى أولويات المرحلة المقبلة في برامج الحكومة الساعية لتطوير قدرات الاقتصاد الوطني، فهي ترى أنه يشكّل أنسب إطار الدفاع عن المصالح التجارية في الجزائر، رغم إعلانها بالرفض لتقديم المزيد من التنازلات قبولاً بقواعد يريد بعض الأعضاء فرضها على الجزائر، خاصة الشروط الأمريكية والأوروبية، التي قد تمس بالسيادة الوطنية ، وربما أدرك المفاوضون أخيراً أن الجزائر ليست مستعدة للتخلي عن التسعير المزدوج للطاقة في الأسواق المحلية والدولية، كما لا تريد إقرار نمط آخر لمنظومة الخدمات، تبعاً للمصاعب التي تواجهها البلاد جراء تحديث وتحرير الخدمات، لا سيما في مجال البنوك.

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

المبحث الثالث: دراسة إحصائية للتغيرات الاقتصادية

المطلب الأول: تطور الصادرات والواردات الجزائرية

نتناول تطور المبادلات التجارية للجزائر من خلال عرض إجمالي الصادرات والواردات الجزائرية، ثم نتطرق إلى التوزيع السلمي لها. شهدت المبادلات التجارية للجزائر تطورات مختلفة، ولتوضيح هذه التطورات ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 1): تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال

الفترة 2001-2016

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2001	1.480.335.8	764.862.4	715.473.40
2002	1.501.191.9	957.039.8	544.152.10
2003	1.902.053.5	1.047.441.4	854.612.10
2004	2.337.447.8	1.314.399.8	1.023.048.00
2005	3.421.548.3	1.493.644.8	1.927.903.50
2006	3.979.003.9	1.558.540.8	2.420.463.10
2007	4.214.163.1	1.946.829.1	2.267.334.00
2008	5.095.019.7	2.572.033.4	2.522.986.30
2009	3.347.636.0	2.854.805.3	492.830.70
2010	4.333.587.4	3.011.807.6	1.321.779.80

1.931.629.70	3.442.501.6	5.374.131.3	2011
5.017.802.9	3.907.071.9	5.687.369.4	2012
848.551.40	4.368.548.4	5.217.099.8	2013
737.889.90	4.179.708.3	4.917.598.2	2014
(-1.711.623)	5.193.460	3.481.837	2015
(-1.953.791)	5.115.135	3.161.344	2016

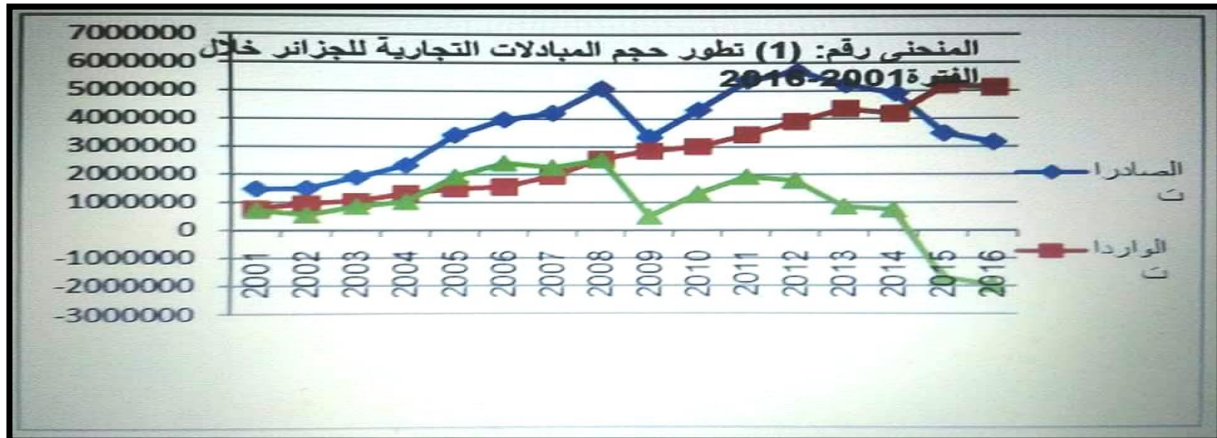
- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012, la direction technique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, mars 2014, page 01.

- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, la direction technique chargée de la comptabilité nationale alger, ONS, octobre 2015, page 15.

- Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie : période onze premiers moi 2016, centre nationale d'informatique et des statistiques, DGD, www.douane.gov.dz.

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

و انطلاقا من الجدول أعلاه، نورد المنحنى البياني التالي:



المصدر: د. بلال بوجمعة وملوك عثمان تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016 بالاعتماد على الجدول رقم (1) باستعمال برنامج الاكسال.

1- تحليل تطور حجم الصادرات الجزائرية وتنوعها السلعي:

نلاحظ من خلال المنحنى رقم (1) أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع مستمر، حيث كانت تقدر سنة 2001 ب 1.480.335.8 مليون دينار، ارتفعت إلى 5.095.019.7 مليون دينار سنة 2008 أي ارتفعت بنسبة % 244 ، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار ان جل الصادرات الجزائرية من المحروقات حيث ارتفع سعر النفط من 16.33 دولار للبرميل عام 2001 إلى 94.45 دولار للبرميل عام 2008 ، أما سنة 2009 فنلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولار للبرميل. و بسبب عودة أسعار النفط للارتفاع نظرا للزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، ارتفعت قيمة الصادرات وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2012 حوالي 5.687.369.4 مليون ، لتعود وتنخفض قيمة الصادرات في السنوات الموالية،

حيث انخفضت في سنتي 2009 و 2010 والسبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي، كما وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2016 .

كما يعبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرة على المنافسة الدولية؛ وإما على وجود تركيز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة كتمتع المصدر بقدرته احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.

2

1 شريفة بوالشعور، تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائر (نموذج متجهات تصحيح . الخطأ) رسالة ماجستير، قسم

اقتصاديات المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012، ص 29

2 جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو صياغة استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة . والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 7، جويلية 2014، ص 1

63

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

و نجد في الجزائر أن المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية، حيث كانت قيمتها 1.430.668.00 مليون دينار جزائري سنة 2001 أي نسبة % 96.6 من الصادرات الجزائرية،¹ أخذت قيمتها في الارتفاع نظرا لارتفاع أسعار النفط، إلى أن بلغت 4.970.025.1 مليون دينار سنة 2008 أي % 97.5 ثم انخفضت سنة 2009 إلى 3.270.227.5 مليون دينار بسبب الأزمة، ثم أخذت ، % ترتفع أين وصلت سنة 2013 إلى 5.057.546.9 مليون دينار أي % 96.9 ثم تراجعت إلى 4.709.622.4 مليون دينار سنة 2014.² في حين ظلت الصادرات من المنتجات خارج النفط) التنوع السلعي (بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموع الصادرات؛ تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات التالية³:

-المواد النصف مصنعة: بلغت قيمة الصادرات من المواد نصف مصنعة سنة 2004 حوالي 44.311.6 مليون دينار أي بنسبة % 1.9 من مجموع الصادرات، أخذت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت 89.308.4 مليون دينار أي % 1.8 من الصادرات، ثم انخفضت قيمتها سنة 2009 إلى 50.258.7 مليون دينار أي % 1.5 ثم ارتفعت إلى أن بلغت 170.819.6 مليون دينار سنة 2014 أي بنسبة % 3.5 من مجموع الصادرات.

-المواد الغذائية: الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية طيلة الفترة ما بين 2004 و 2014 كانت محصورة بين % 0.1 و % 0.5 من إجمالي الصادرات، وكذلك الصادرات من التجهيزات الفلاحية الصناعية والمواد الخام % 0.4 على التوالي ..، % والأولية ضلت هامشية لا تتعدى نسبها % 0.1، % 0.4 على التوالي.

ومن تم يتضح أن التنوع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركزها في المحروقات، وبالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول عوائد الصادرات.

1 ONS, la direction technique chargée de la comptabilité nationale Alger, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012**, mars 2014, p 91

2 ONS, la direction technique chargée de la comptabilité nationale Alger, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014**, octobre 2015, p87

3 ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, Op.cit., p 91

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

إن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساع استباقية على المستوى لدولي من طرف المؤسسات، وقدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي وعلى مواجهة منافسيهم الأجانب في أسواقهم، إضافة إلى دعم ومرافقة الدولة، ومن جهة أخرى فإن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يكون ذو أهمية إذا لم تكن الشركات قادرة على المحافظة على هذه الأسواق من خلال اكتساب مكانة تنافسية دفاعية ومربحة بقدر كاف. وهذا التحدي يستوجب¹ :

-تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية الوطني.

-اختيار القطاعات أو المنتوجات ذات القيمة المضافة المعتبرة لترقيتها.

-تطوير برامج عمومية ملائمة لمرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي.

2-تحليل تطور الواردات الجزائرية وتنوعها السلعي:

نلاحظ أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر، حيث قدرت سنة 2001 ب 764.862.4 مليون دينار لتصل إلى 5.193.460.00 مليون دينار سنة 2015 أي ارتفعت % 579 عما كانت عليه سنة 2001 ، كما نلاحظ أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2009 وهذا راجع إلى² : أزمة الغذاء العالمية والارتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد رئيسية، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة % 130، الذرة % 31، الصويا % 87، الأرز % 74 مع

ارتفاع أسعار اللحوم والدجاج والبيض ومشتقات الحليب، وحتى يوليو 2008 ارتفعت أسعار القمح وحده بنسبة 181% ونلاحظ أيضا في الفترة الممتدة ما بين (2009-2016) أن الواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث وصلت الى أعلى قيمة لها سنتي 2015 و 2016 ، ويمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى³:

-ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب؛ برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001 الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا.

-زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، وكما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة.⁴

1 دور الجاكس، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، نشرية وزارة التجارة، العدد السادس، 2013، ص 18
2 عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية: تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2009، ص 38
3 مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، يوم 25 افريل. 2016 ص 06:07
4 فيصل لولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الإنضمام إلى منظمة 2012، ص 113، التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11

الفصل الثاني: دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

-ستوفر وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادرات الدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات.¹

وعقب تيار أسعار البترول وتدني العائدات النفطية، لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في:

-سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، وتراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملية الأوروبية الموحدة - الأورو - حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105,84 للدولار وإلى 117,48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79,6 للدولار في 2014، لكبح ارتفاع فاتورة الواردات.²

-تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد؛ إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط.³

-أما فيما يخص التنوع السلعية للواردات التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، فتمثل أهم مجموعات المنتوجات المستوردة بالتدرج التنازلي كما يلي:⁴

-تصدر تشكيلة التجهيزات الصناعية و الفلاحية على رأس القائمة في المرتبة الأولى، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 276.802.00 مليون دينار بنسبة 36.2% من إجمالي الواردات، أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 1.580.689.1% مليون دينار جزائري سنة 2014 أي بنسبة 33.5% .

-تحتل المواد الأولية والخام والمواد النصف مصنعة المرتبة الثانية، حيث كانت الواردات منها تقدر سنة 2001 ب 180.627.3 مليون دينار، أي بنسبة 23.6% من مجموع الواردات، بدأت تتصاعد حتى بلغت قيمتها 1.187.783.9 مليون دينار، أي ما يمثل % 25.1 من الواردات.

-تشغل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، حيث قدرت سنة 2001 ب 184.024.2 مليون دينار أي % 24.1 ، واستمرت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2014 حوالي 886.659.4 مليون دينار أي 8.8% .

1 شريفة بوالشعور، مرجع سابق، ص 38

2 تخفيض قيمة الدينار لكبح تكاليف الواردات ،جريدة الخبر، تاريخ الاطلاع 2016/12/27 www.elkhabar.com

3 سيارات: تراجع الواردات بنسبة تفوق % 67 ، وكالة الانباء الجزائرية، تاريخ الاطلاع 2016/08/27 www.aps.dz

4 ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, ,op.cit.

الفصل الثاني: دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

-تحتل مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة، حيث انتقلت قيمتها من 112.707.00 مليون دينار سنة 2001 (147%) إلى 832.629.7 مليون دينار سنة 2014 وهو ما يمثل % 17 من الواردات. -ومواد الطاقة تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة لا تتعدى % 1.4 وهو ما يعادل 10.707.9 مليون دينار سنة 2001 . ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 384.249.5 مليون دينار، أي بنسبة % 9.8 سنة 2012 . ثم انخفضت إلى 231.946.1 مليون دينار، أي % 4.9 سنة 2014 .

وفيما يتعلق برصيد الميزان التجاري؛ فقد حقق طيلة الفترة من سنة 2001 إلى غاية 2014 حقق رصيد موجب وهذا يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول وزيادة حصيلة الصادرات، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 2.522.986.30 مليون دج، ثم انخفض سنة 2009 إلى 492.830.70 مليون دج، وهذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول، كما نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سنتي 2015 و 2016 حقق عجزا بسبب تدني أسعار البترول من جهة، وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى، وبالتالي فرصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بتغير أسعار البترول، بالانخفاض في حالة تدني أسعار البترول، وبالارتفاع في حالة تحسن أسعار البترول.

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

3- معدل التغطية (TC):

يمثل معدل التغطية (Taux de couverture) عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع، وتحسب من العلاقة رقم (1) التالية :

$$TC = (X/M) \times 100 \dots \dots \dots (1)$$

هذا المعدل يُبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته¹.

ينظر عادة إلى الصادرات بأنها أداة دفع لقيمة المستوردات من الخارج، ويمكن أن تشهد المستوردات تقلبا تكون بسبب حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، وهناك فرض نظري في وجود علاقة طردية بين عدم استقرار حصيلة الصادرات (كمتغير مستقل) وعدم استقرار المستوردات السلعية (كمتغير تابع) في الدول النامية.

ويلاحظ أنه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية المستوردات كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج ، ويعتبر قياس معدل التغطية (Taux de couverture) أحد المؤشرات الهامة لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع ومواد تُصدر للخارج قادرة على تغطية نسبة من احتياجات الدولة التي يتم تلبيتها عن طريق استيرادها من الخارج. ولتوضيح قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات الجزائرية على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات الجزائرية ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 2): تطور معدل التغطية (TC) خلال الفترة 2001-2016

السنة	التغطية معدل %(TC)	السنة	التغطية معدل %(TC)	السنة	التغطية معدل %(TC)
2001	193.54	2006	255.30	2011	156.11
2002	156.86	2007	216.46	2012	145.57
2003	181.59	2008	198.09	2013	119.42
2004	177.83	2009	117.26	2014	117.65
2005	229.07	2010	143.89	2015	67.04
				2016	61.80

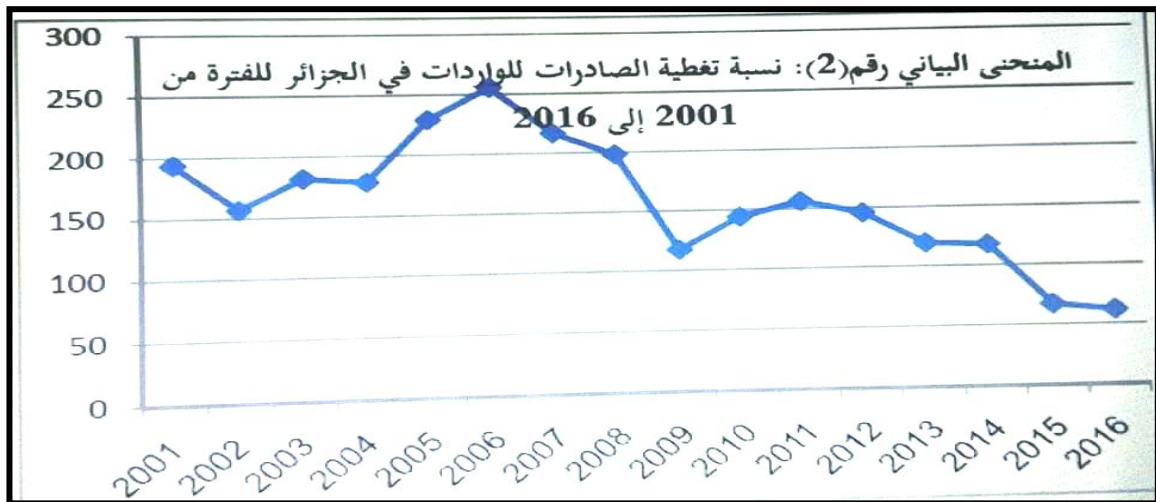
المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2) وباستخدام العلاقة رقم (1)

1 أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات ، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية ،

2010 . ص 37

الفصل الثاني: دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

و انطلاقا من الجدول أعلاه، نورد المنحنى البياني التالي:



المصدر: ملوك عثمان تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016 بالاعتماد على الجدول رقم (2) باستعمال برنامج الاكسال.

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه، أن نسبة تغطية الصادرات الجزائرية للواردات من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 تفوق % 100 وهذا يعني أن الواردات مغطاة كلياً بالصادرات، وبالتالي نقول أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد الوطني من المستوردات وأكثر، وهذا ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري، حيث بلغت نسبة التغطية أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة % 255.30 أما سنتي 2015 و 2016 فنلاحظ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات أقل من % 100 وهذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كلياً، بسبب انخفاض أسعار النفط والتي أفرزت اختلالات في الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في قيمة الصادرات، كما أدى ذلك إلى انخفاض قدرة إيرادات الصادرات على تغطية الواردات بالرغم من الإصلاحات بقطاع التجارة الخارجية والحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار،* وإصلاحات التحرير التام للتجارة الخارجية خلال الفترة (1994-2000). فالنغطية غير مستقرة طوال فترة الدراسة يرجع إلى تأثير معدل التغطية بتقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة الصادرات، وبالتالي فقدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات بالجزائر تبقى غير مستقرة ما لم يتم الاعتماد على مصادر غير النفط، وفي هذا الإطار وفق دراسة للبنك الدولي تم افتراض دوام احتياطات النفط إلى مالا نهاية، فاعتبر أن التنوع الاقتصادي سيكون في هذه الحالة بلا جدوى وأن هدف الحكومات سيكون عندئذ ببساطة إنشاء آليات لتسريب إيرادات النفط شيئاً فشيئاً وبفعالية واستمرار، لتصب في جيوب جميع سكانها ولكن بدلاً من ذلك لما كانت الموارد النفطية غير قابلة للدوام، عرف التنوع الاقتصادي بأنه تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط، ويحافظ على مستوى دخل تعال نسبياً بعد نهاية عصر النفط¹.

*وكانت تهدف من خلال ذلك إلى التحرير الجزئي للتجارة الخارجية، وهذا ما أقره قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990.

1Countries, World Bank Staff Working Paper, No. 483-1 Rudolf Hablutzel, Development Prospects of the Capita-Surplus Oilexporting August 1981.

الفصل الثاني: دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

وترجع أسباب تقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة العائدات التصديرية، ومن ثم عدم استقرار نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات إلى ما يلي:

-تعرض الاقتصاديات المتقدمة إلى تقلبات دورية في حجم نشاطاتها الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي معه في حالة الكساد إلى تقليل الطلب على المواد الأولية التي تستوردها من الدول المتخلفة. وبذلك تقل الكميات التي تصدرها هذه الدول إلى الأقطار المتقدمة وكذلك تقل أسعارها، مما يؤدي إلى خفض حصيلة الصادرات منها والتأثير من ثم على اقتصادياتها¹.

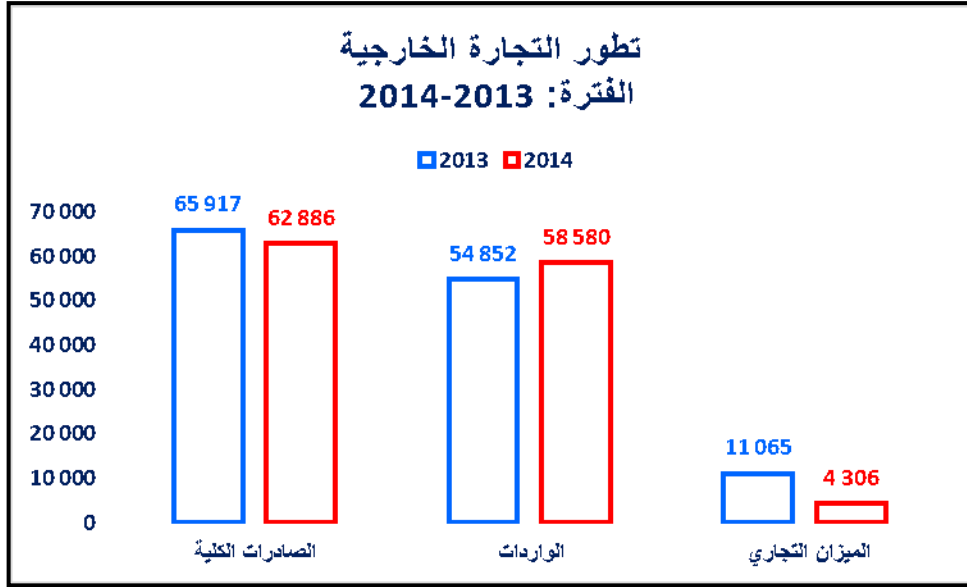
-اتجاه معدلات التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة، لأن الزيادة في أسعار صادرات هذه الدول أكبر من الزيادة في أسعار استيرادها.

-انخفاض حصة صادرات الدول النامية من المواد الأولية إلى إجمالي صادرات العالم، نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية في الدول النامية وزيادة حصة الدول المتقدمة من المواد المصنعة إلى إجمالي صادرات العالم.
-التقلبات في أثمان السلع الأولية أكبر من التقلبات في أثمان السلع الصناعية وذلك نتيجة إلى وجود عنصر الاحتكار بشكل أكبر بالنسبة للسلع الصناعية، مما ساعد على تثبيت أثمانها بعكس الوضع بالنسبة للموارد الأولية حيث تسود المنافسة الكاملة وأن كانت بعض المنتجات الأولية تعرف نوعاً من الاحتكار فإن تقلبات أثمانها تكون أقل من غيرها من المواد الأولية كما هو الحال بالنسبة لسلعة القمح التي تخضع لسيطرة تامة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية².

1فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة الموصل، مديرية دار الكتب، بغداد، العراق، 1986، ص51
2عادل أحمد حشيش، وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998، ص276

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

المطلب الثاني : الدراسة إحصائية لتطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2013-2016
المنحنى رقم (3) : تطور التجارة الخارجية لسنة 2013-2014

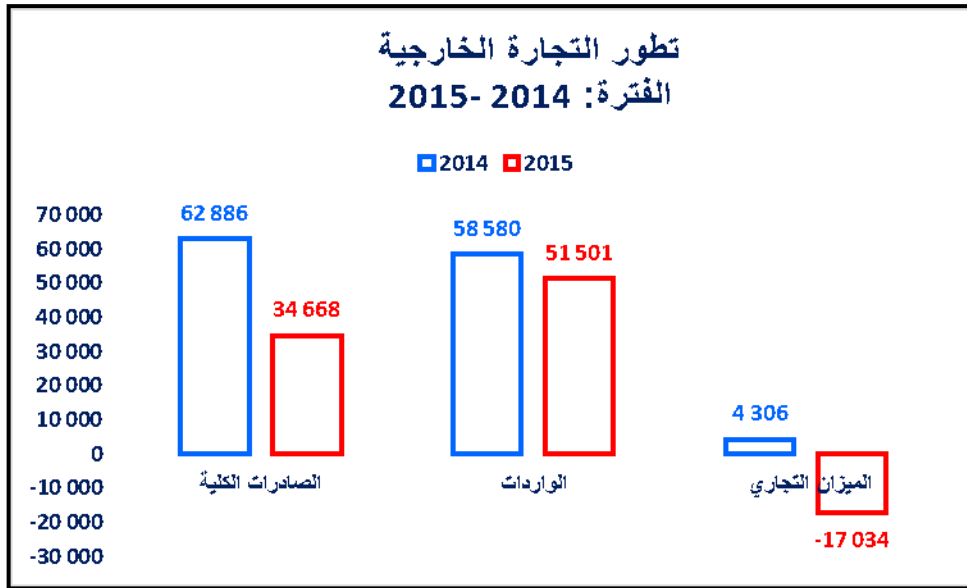


بالمليون دولار أمريكي

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

نلاحظ من خلال الشكل البياني بالمقارنة بين السنتين 2013 و 2014 أن صادرات الجزائر كانت في 2013 أكبر من الصادرات سنة 2014 أما بالنسبة للواردات فالعكس لذا حقق الميزان التجاري في سنة 2013 إرتفاع قدر به 11065 مليون دولار أمريكي، أما سنة 2014 بلغت قيمته 4306 مليون دولار أمريكي و بالتالي إنخفاض الميزان التجاري.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique> الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

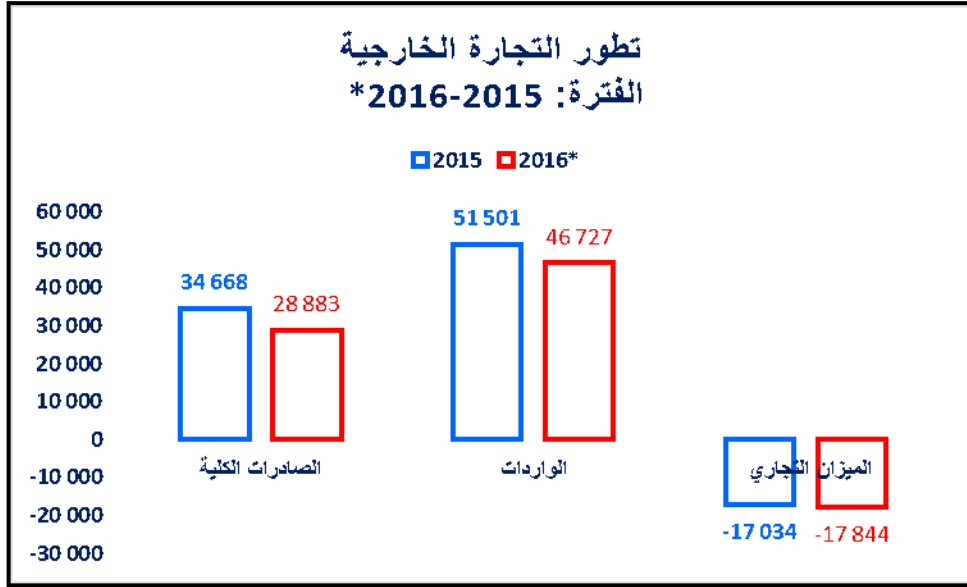


بالمليون دولار أمريكي

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

نلاحظ من خلال الشكل البياني بالمقارنة بين السنتين 2014 و 2015 أن صادرات الجزائر كانت في 2014 أكبر من الصادرات سنة 2015 أما بالنسبة للواردات فالعكس لذا حقق الميزان التجاري في سنة 2014 ارتفاع قدر بـ 4306 مليون دولار أمريكي، أما سنة 2015 سجل عجزا بلغت قيمته - 17034 مليون دولار أمريكي و هذا ما يعود على الاقتصاد الوطن بالسلب و هنا بدا جليا الأزمة الاقتصادية في الجزائر.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique> الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار



بالمليون دولار أمريكي

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

1/ المؤشر العام

تشير النتائج العامة المحققة فيما يخص إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجزا في الميزان التجاري ب 17.84 مليار دولار، ما يعادل ارتفاع طفيف ب 4,8% المسجلة خلال سنة 2015. هذا المؤشر يفسر في وقت واحد انخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات و التي تم تسجيلها خلال الفترة المذكورة أعلاه.

من حيث نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب 62% في سنة 2016 مقابل 67% مسجلة في سنة 2015.

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

الجدول رقم (II-3) : لنتائج الميزان التجاري لفترة (2016/2005)

2009	2008	2007	2006	2005	μ
1066	1937	1332	1158	1099	الصادرات خارج مجال المحروقات
44128	77361	58831	53456	43937	صادرات المحروقات
45194	79298	60163	54613	45036	مجموع الصادرات
39294	39479	27631	21456	20048	الواردات
5900	39819	32532	33157	24989	الميزان التجاري

القيمة بالمليون دولار أمريكي

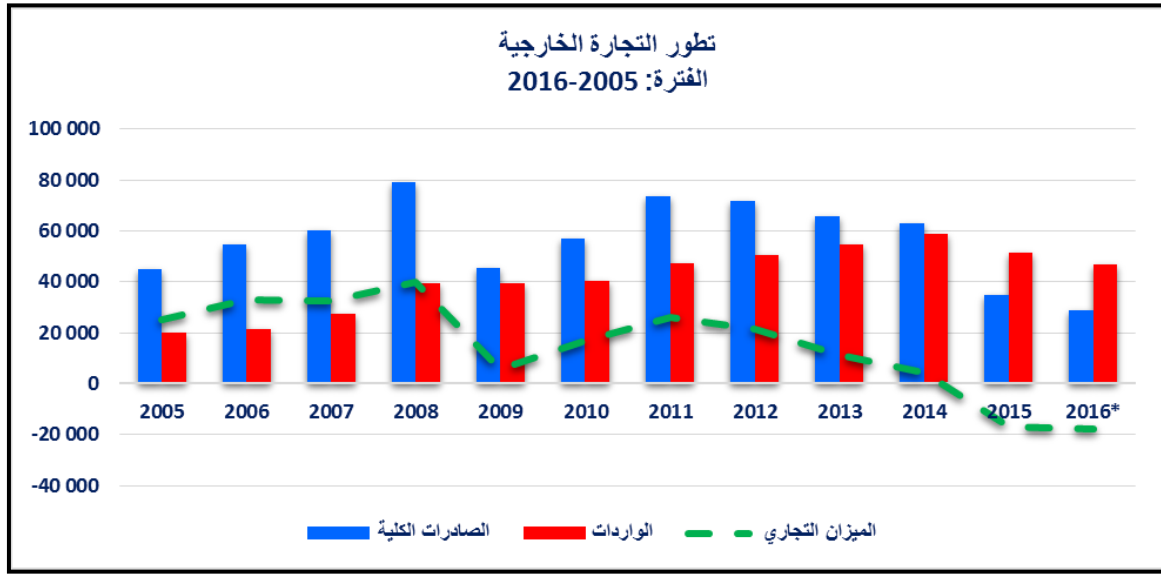
*2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
27102	1969	2582	2165	2062	2062	1526
1781	32699	60304	63752	69804	71427	55527
28883	34668	62886	65917	71866	73489	57053
46727	51702	58580	54852	50376	47247	40473
-17844	-17034	4306	11065	21490	26242	16580

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

*معطيات مؤقتة

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique> الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

المنحنى رقم (6) : تطور التجارة الخارجية لسنة 2016-2005



بالمليون دولار أمريكي

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن صادرات الجزائر الكلية من المحروقات و خارج المحروقات قد ارتفعت و بلغت أعلى قيمة سنة 2008 و التي بلغ 80000 مليون دولار أمريكي و بلغت الواردات في نفس السنة نسبة 50 % من قيمة الصادرات أي 40000 مليون دولار أمريكي حيث حقق الميزان التجاري أيضا ارتفاعا بلغت قيمته 40000 مليون دولار أمريكي و هذا بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي كان له الوقع و التأثير الايجابي على الميزان التجاري في هذه الفترة، أما سنة 2009 عرفت كل من الصادرات و الواردات انخفاضا و بالتالي انخفاض الميزان التجاري و لكن سرعان ما رجع سنة 2010 كل من الصادرات و الواردات و الميزان التجاري في الارتفاع و لكن بتذبذب صعودا و نزولا إلى السنوات 2011 و 2012 و 2013 باستثناء الواردات التي بقيت في ارتفاع ملحوظ و حققت أكبر نسبة للواردات سنة 2014 ما يقارب قيمة 60000 مليون دولار أمريكي ، بعدها بدأت الصادرات في الانخفاض في كل من السنتين 2015 و 2016 حيث بلغت أدنى قيمة سنة 2016 التي قدرت بما يقارب 25000 مليون دولار أمريكي و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول الذي له دور في نقص عائدات التصدير مقارنة بالإنفاق على الواردات و هنا حقق الميزان التجاري عجزا تقدر قيمته بـ 20000 مليون دولار أمريكي.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2016-2001

المطلب الثالث: دراسة إحصائية للعوامل المؤثرة في تطور التجارة الخارجية

(أ) من خلال مجموعة المستخدمين

1- المستوردة

تراجعت نسبة الواردات الجزائرية إلى 9.62% مقارنة مع سنة 2015، حيث اجتازت من 51.7 مليار دولار إلى 46.72 مليار دولار.

أما التوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال عام 2016، فيتبين من الجدول أسفله، انخفاضات بالنسبة لمجموعة "السلع الغذائية" بنسبة 11.72%، "السلع الموجهة للإنتاج" بنسبة 10.25%، "سلع المعدات" بنسبة 10.4%، وأخيرا، "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" بنسبة 4.62%.

الجدول رقم (II-4): للواردات حسب مجموعة المنتجات للفترة (2015/2015)

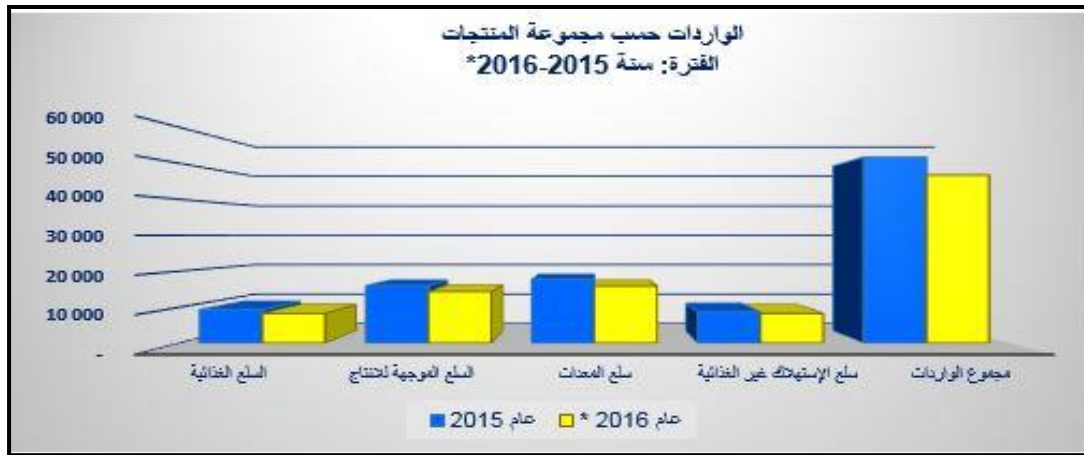
القيمة بمليون دولار أمريكي

التطور %	عام 2016*		عام 2015		مجموعة المواد
	الهيكل %	القيم	الهيكل %	القيم	
-11,72%	17,60%	8 224	18,02%	9 316	السلع الغذائية
-10,25%	30,67%	14 333	30,89%	15 970	السلع الموجهة للإنتاج
-10,40%	34,02%	15 895	34,31%	17 740	سلع المعدات
-4,62%	17,71%	8 275	16,78%	8 676	سلع الإستهلاك غير الغذائية
-9,62%	100%	46 727	100%	51 702	مجموع الواردات

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

* نتائج مؤقتة

المنحنى رقم (7): الواردات حسب مجموعة المنتجات للفترة (2016/2015)



الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2016 بحصة 93.84% من الإجمالي العام للصادرات، مع انخفاض قدره 17.12% مقارنة مع 2015.

أما فيما يخص الصادرات "خارج المحروقات"، والتي لا تزال هامشية، بنسبة 6.16% فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1.78 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل انخفاضا بنسبة 9.55% مقارنة مع 2015.

الجدول رقم (II-5): الصادرات للفترة (2009-2016)

التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*	الحصة(%)
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1,13
الطاقة والتشحيم	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	32 699	27 102	93,84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0,29
نصف المواد	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 693	1 597	4,5
سلع المعدات الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0,18
سلع الإستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	0,06
مجموع الصادرات	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	34 668	28 883	100

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

* نتائج مؤقتة

تشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات أساسا مايلي:

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة 4.5% من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي.
- السلع الغذائية بحصة 1.13% ، أي ما يعادل 327 مليون دولار أمريكي.
- المواد الخام بحصة 0.29% بقيمة مطلقة تقدر ب 48 مليون دولار أمريكي.
- سلع المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي ب 0.18% و 0.06%.

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

ب) من حيث المناطق الاقتصادية:

فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2016، ستبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زالت مستقطبة من طرف شركائنا التقليديين. في الواقع، تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي الطرف المهم في التعامل بـ 94، 60% من وارداتنا و79.59% من صادراتنا. /1 الإتحاد الأوروبي:

تبقى دول الاتحاد الأوروبية دائما الشريك الرئيسي للجزائر، بنسب على التوالي 47،47% واردات و 57.95% صادرات. وبالمقارنة مع عام 2015، سجلت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي انخفاض بنسبة 12.97% مجتازة من 25.48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 22.18 مليار دولار أمريكي في عام 2016، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6.24 مليار دولار أمريكي أي 27.15%. داخل هذه المنطقة الاقتصادية، يمكن أن نلاحظ أن زبوننا الرئيسي هو إيطاليا، و التي تشمل أكثر من 16.55% من المبيعات الخارجية، تليها إسبانيا بنسبة بـ 12.33% ثم فرنسا بـ 11.05%. بالنسبة للممولين الرئيسيين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى لدول الاتحاد الأوروبي بـ 10.15%، تليها إيطاليا وإسبانيا بحصة 9.93% و 7.69% من إجمالي الواردات من الجزائر خلال عام 2016.

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

2 / دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي):

تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة بلغت 13.47% من حيث واردات الجزائر من هذه البلدان، و 21.64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان.

الجدول رقم (II-6) : للواردات والصادرات حسب المناطق الاقتصادية للفترة (2014-2016)

الصادرات بالمليون دولار أمريكي			الواردات بالمليون دولار أمريكي			المناطق الاقتصادية
التطور %	السنة		التطور %	السنة		
	*2016	2015		*2016	2014	
-27.15	16 739	22 976	12.97-	179 22	25 485	دول الاتحاد الاوربي
18.21	6 251	5 288	14.50-	6 295	7 363	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
116.22	80	37	- 25.80	909	1 225	الدول الاوربية الاخرى
-0.30	1 678	1 683	1.24	2 857	2 822	دول امريكا الجنوبية
-3.24	2 331	2 409	1.96-	11 618	11 850	اسيا
-	-	71	-	-	-	اوقيانوسيا
-32.69	385	572	0.83	1 934	1 918	الدول العربية
-11.74	1 368	1 550	2.50	697	680	الدول المغاربية
-37.80	51	82	-33.70	238	359	الدول الافريقية
-16.69	28 883	34 668	9.62-	46 727	51 702	المجموع

وبالمقارنة مع عام 2015، فإنه ينبغي ان نشير إلى الزيادة في الصادرات المحققة مع هذه الدول (خارج الاتحاد الأوروبي)، حيث اجتازت من 5.29 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 6.25 مليار دولار أمريكي في عام 2016، أي ما يعادل 18.21% قيمة نسبية. في حين الواردات الجزائر من هذه الدول، سجلت انخفاضا يقدر بـ 14.5%.

كما نلاحظ أن أهم المبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها تركيا بنسب 5.01% و 4.14% من الواردات القادمة من هذه الدول، و 11.17% و 4.27% بالنسبة للصادرات اتجاه نفس هذه الدول.

الشكل رقم (8) : لأهم شركاء الجزائر للواردات



3/ باقي المناطق:

- إن المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق أخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة.
- يظهر الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية الأخرى (خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) تراجعاً في حصصها من السوق بما يقارب من 21.6% مقارنة مع عام 2015، أي اجتازت من 1.26 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 989 مليار دولار أمريكي في عام 2016.
- دول "آسيا" تظهر انخفاضاً طفيفاً ما يقرب 2.17%، مجتازة من 14.26 مليار دولار أمريكي إلى 13.95 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.
 - سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) انخفاضاً بما يقارب 7.4% مقارنة مع 2015، حيث اجتازت من 2.23 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 2.06 مليار دولار عام 2016.
 - سجلت المبادلات التجارية مع الدول العربية (خارج اتحاد المغرب العربي) انخفاضاً طفيفاً مقارنة مع عام 2015، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول 2.49 مليار دولار أمريكي ليصل إلى 2.31 مليار دولار أمريكي وذلك بانخفاض قدره 6.87%.
 - وأخيراً، سجلت المبادلات التجارية مع بلدان أمريكا زيادة طفيفة بنسبة 0.67% مقارنة مع عام 2015، اجتازت بذلك من 4.5 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 4.53 مليار دولار أمريكي في عام 2016.

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2000-2016

(ج) من خلال طريقة التمويل:

تم تمويل الواردات في عام 2016 نقدا بمعدل 59.49% أي ما يقارب 27.8 مليار دولار أمريكي، مسجلة بذلك انخفاض بنسبة 8.63% مقارنة مع عام 2015. مولت طرق القرض 36.94% من إجمالي حجم الواردات، أي انخفاض قدره 11.36%.

أما بقية الواردات يتم تمويلها عن طريق استخدام التحويلات المالية الأخرى بمعدل 3.57% أي بقيمة مطلقة 1.66 مليار دولار أمريكي.

الجدول رقم (II-7): توزيع الواردات حسب طرق التمويل للفترة (2016/2015)

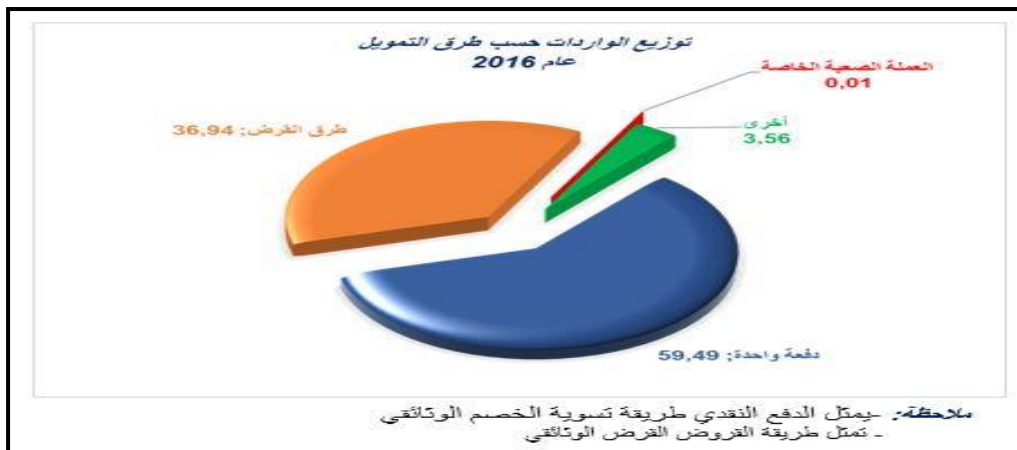
القيمة بالمليون دولار أمريكي

التطور %	سنة 2016		سنة 2015		طرق التمويل
	الهيكل %	القيم	الهيكل %	القيم	
-8,63	59,49	27 797	58,48	30 422	دفعة واحدة
-11,36	36,94	17 263	37,67	19 475	خطوط القرض
-83,33	0,01	3	0,03	18	العملة الصعبة الخاصة
-6,88	3,56	1 664	3,46	1 787	أخرى
-9,62	100%	46 727	100%	51 702	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

* نتائج مؤقتة

المنحنى رقم (9): توزيع الواردات حسب طرق التمويل لسنة 2016



(د) أهم الشركاء في الصادرات :

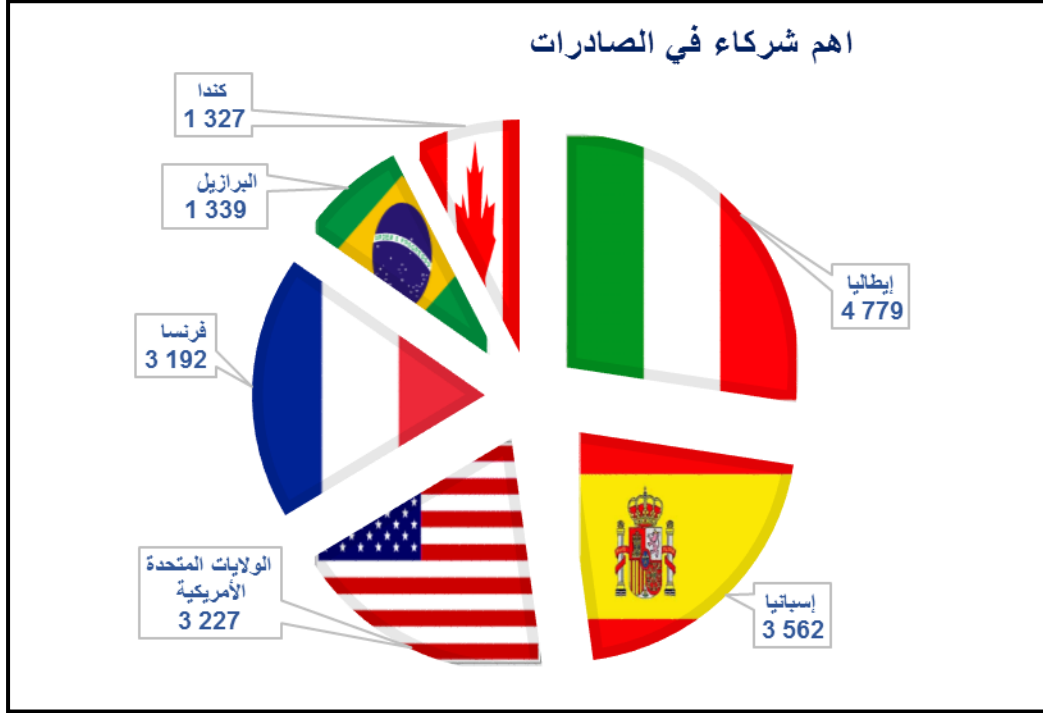
الجدول رقم (II-8): لشركاء الجزائر في التصدير

بلد التصدير	الحجم	% الهيكل
اسبانيا	6 565	%17.37
ايطاليا	8 369	%22.15
فرنسا	4 921	%13.02
بريطانيا العظمى	2 883	%7.63
هولندا	2 281	%6.04
تركيا	2 071	%5.48
امريكا	1 977	%5.23
البرازيل	1 393	%3.69
بلجيكا	1 282	%3.39
الصين	2 179	%5.77
البرتغال	1 009	%2.67
تونس	856	%2.27
كندا	748	%1.98
كوريا	671	1.78%
المغرب	667	1.77%
اليابان	602	1.59%
المجموع الفرعي	34 093	90,220%
المجموع	37 787	100%

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

بالنسبة لسنة 2015، عدد الزبائن الرئيسيين للجزائر هو ستة (06) وهم : (اسبانيا 6.56)مليار دولار أمريكي، (إيطاليا 8.36) مليار دولار أمريكي، (فرنسا 4.92) مليار دولار أمريكي، (بريطانيا العظمى 2.88) مليار دولار أمريكي، (هولندا 2.28) مليار دولار أمريكي، (و تركيا 2.07) مليار دولار أمريكي.

المنحنى رقم (10): لأهم الشركاء في الصادرات



بالمليون دولار أمريكي

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك ستة دول في العالم تعتبر من أهم الشركاء في الصادرات للجزائر حيث إيطاليا تحتل المرتبة الأولى من بين الدول الشركاء في الصادرات بقيمة 4779 مليون دولار أمريكي، و تليها في المرتبة الثانية إسبانيا بقيمة 3562 مليون دولار أمريكي ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 3227 مليون دولار أمريكي و بعدها فرنسا بقيمة 3192 مليون دولار أمريكي و البرازيل بقيمة 1339 مليون دولار أمريكي و أخيرا كندا بقيمة 1327 مليون دولار أمريكي.

(هـ) الزبائن الرئيسيين:

فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2016، يبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية تبقى دائما مستقطبة من طرف شركائنا التقليديين.

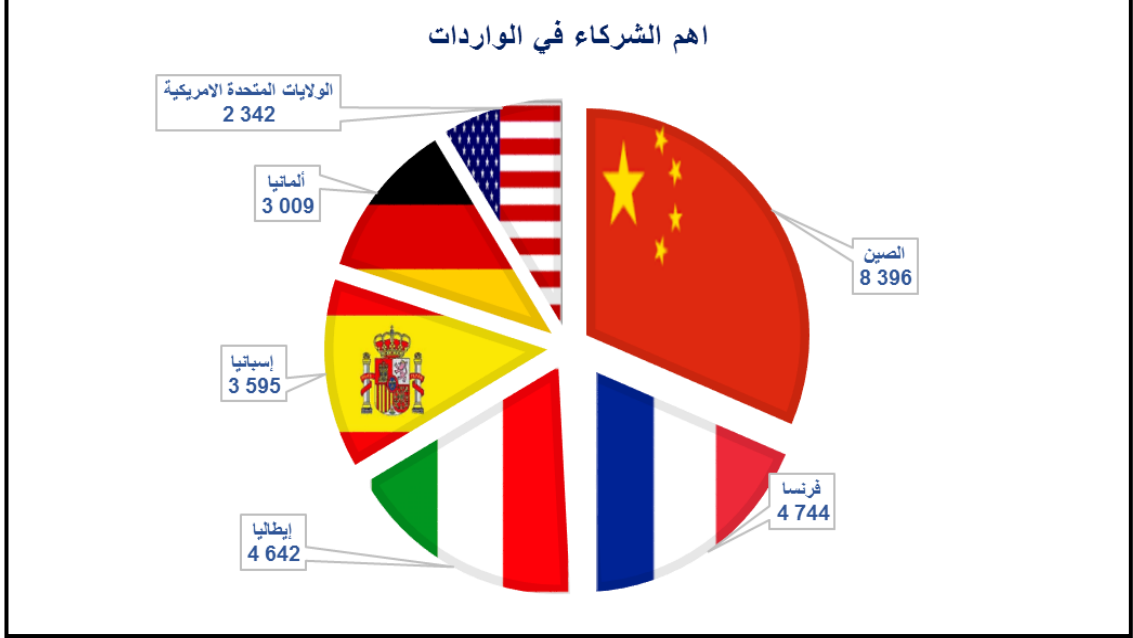
الجدول رقم (II-9): للشركاء في الواردات

القيمة بالمليون دولار أمريكي

الهيكل %	الحجم	بلد الاستيراد
17.97%	8 396	الصين
10.15%	4 744	فرنسا
9.93%	4 642	إيطاليا
7.69%	3 595	إسبانيا
6.44%	3 009	ألمانيا
5.01%	2 342	الولايات المتحدة الأمريكية
4.14%	1 933	تركيا
2.86%	1 335	الأرجنتين
2.59%	1 209	البرازيل
2.21%	1 033	جمهورية كوريا
1.97%	920	الهند
1.64%	765	بريطانيا العظمى
1.49%	694	هولندا
1.38%	646	المملكة العربية السعودية
1.31%	612	برتغال
76.78%	35 875	المجموع الفرعي
100	46 727	المجموع

بالنسبة للممولين الرئيسيين، احتلت الصين المركز الأول مع 15.97٪، تلتها فرنسا وإيطاليا بنسب على التوالي 10.52٪ و 9.37٪ من إجمالي واردات الجزائر خلال عام 2015.

المنحنى رقم (11): لأهم الشركاء في الواردات



بالمليون دولار أمريكي

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)

(و) متوسط سعر الصرف (الدينار/العملات الرئيسية):

1/سعر الصرف:

الجدول رقم (II-10): لسعر الصرف للفترة (2001-2016)

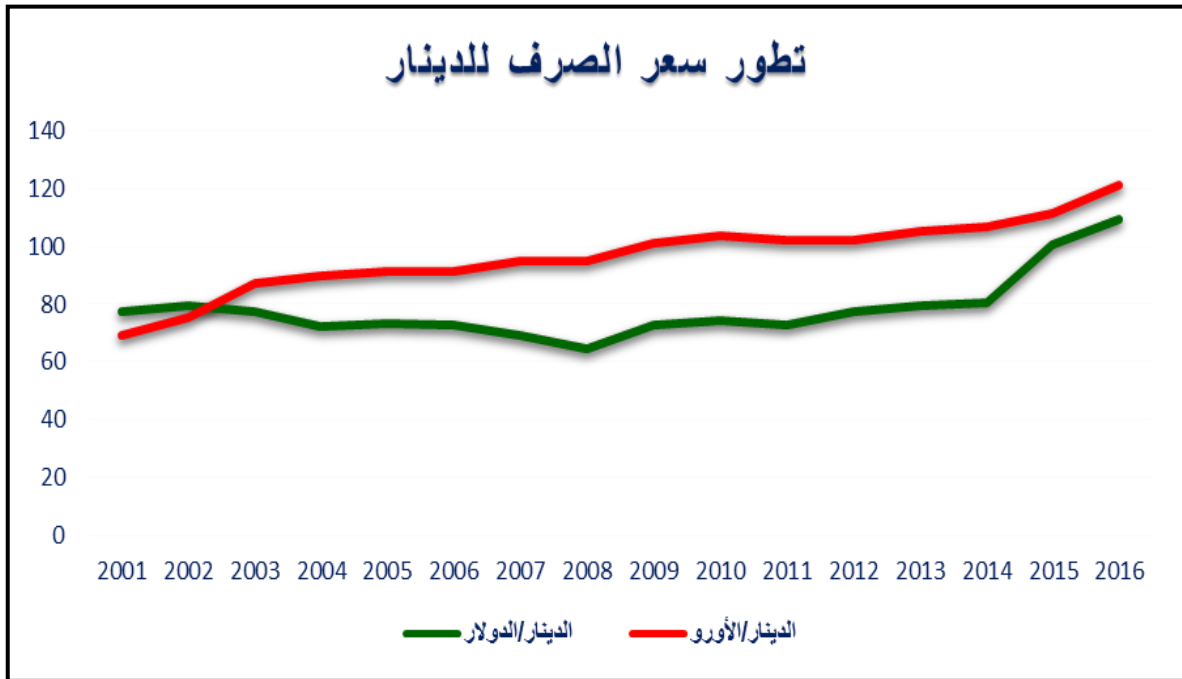
السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج /يورو
2001	77,2647	69,2002
2002	79,6850	75,3573
2003	77,3683	87,4644
2004	72,0653	89,6425
2005	73,3669	91,3211
2006	72,6459	91,2447
2007	69,3644	95,0012
2008	64,5810	94,8548
2009	72,6467	101,2979
2010	74,3199	103,4953
2011	72,8537	102,2154
2012	77,5519	102,1627
2013	79,3809	105,4374
2014	80,56	106,91
2015	100,46	111,44
2016	109,47	121,18

المصدر : البنك الجزائري

الفصل الثاني : دراسة أثر سياسة التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي الجزائري 2001-2016

انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 8.97%. وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ب 109.47 دولار/الدينار في عام 2016 مقابل 100.46 دولار/الدينار في عام 2015. أنخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة 8.74% في عام 2016 مقارنة مع عام 2015، اجتاز من 111.44 أورو/دينار في عام 2015 مقابل 121.18 أورو/دينار في عام 2016.

المنحنى رقم (12): تطور سعر الصرف للفترة (2001-2016).



المصدر: البنك الجزائري

خاتمة الفصل

إن السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر تتغير بتغير الظروف والوقائع الاقتصادية، فمن إتباع سياسة تخطيط التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه، إلى إتباع سياسة التعديل الهيكلي وسياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ، حيث لجأت السلطات إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها على الخروج من وضعية الاقتصاد الصعبة، التي آلت إليها بعد تجربة التخطيط التي لم تجدي ثمارها، فأمضت معه عدة اتفاقات وبشروط كانت في بعض الأحيان تعجيزية فطالبها بإعادة هيكلة الاقتصاد وحل المؤسسات وطرد العمال... الخ، لكن تلك المرحلة لم تدم طويلاً فعاود الاقتصاد الوطني انتعاشه بفضل الطفرة البترولية. من هنا اتجهت الجزائر إلى التخفيف من الاعتماد على المحروقات، عن طريق تعبئة أكثر لجهود المواطنين، وتقليص الاعتماد على الخارج، وقامت بإصلاحات حتى تنتقل البلاد من عهد البترول إلى عهد ما بعد البترول. إن طريق الإصلاح الاقتصادي والمالي طويل، وقد بدأت الجزائر هذه المسيرة في بداية التسعينات وقد بينت مؤشرات التطور النقدي اتجاهها ملائماً للإستقرار تداخلت فيه العديد من العوامل لعل أبرزها احتياطات الصرف المتراكمة، وبالنسبة لمؤشرات التطور المالي فقد أظهرت كذلك اتجاهها ايجابيا في بيئة المناخ الملائم للتطور المالي وتحقيق السلامة والاستقرار، ورغم ذلك يبقى منخفض الأداء فأمامها الكثير من المستويات والجهود المترامية للإصلاح، إضافة إلى طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها المنظم للتجارة العالمية، بعد أن خاضت تجربة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث أفرز هذا الانفتاح نتائج فعلية أثرت على الاقتصاد. كما تُفسر نتيجة عدم استقرار رصيد الميزان التجاري الجزائري، وعدم استقرار تغطية الصادرات الجزائرية للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة إلى تدني أسعار البترول من جهة، وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى، حيث أن إيرادات الجزائر المتأتية من التصدير تتأثر بتغير أسعار البترول، بالانخفاض في حالة تدني أسعار البترول، وبالارتفاع في حالة تحسن أسعار البترول. كما يعتبر معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر متغيراً تابعاً للتغير في أسعار النفط، نظراً لتركز الصادرات الجزائرية على البترول. وتوصي الدراسة بضرورة تنوع الصادرات؛ بدلا من التركيز على تصدير النفط لتفادي التأثير السلبي لتغير أسعار النفط ومن تم تحقيق تغطية الصادرات للواردات بشكل دائم.

الخاتمة عامة

خاتمة:

بعد أن سلطنا الضوء على مجمل حيثيات الموضوع من خلال البدء بدراسة الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية ومجمل التطورات الدولية الراهنة والإطار النظري للتصدير وإبراز التجارب الدولية في هذا المجال والتطرق بعدها إلى مجمل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحرير التجارة الخارجية لترقية الصادرات في إطار الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال العمل على تدعيم الخوصصة وإعادة تأهيل إقتصادها ومحاولة تحسين المناخ الاستثماري لزيادة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. كل هذا لتنمية القدرات الوطنية في مجال التصدير و ذلك لتسهيل عملية اختراقها الأسواق الأجنبية، ولقد قدمنا في هذا المجال كل الإحصائيات الدالة على مدى تطور الصادرات خلال فترة الدراسة وقمنا بدراسة اثر تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات بواسطة الدراسة الاحصائية والاستبائية. وبعد دراستنا لكل هذه النقاط توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

-الدراسة الاحصائية:

- تنامي مستمر للصادرات الكلية من حيث المبالغ المرصودة بالدولار وبلغت أعلى قيمة سنة 2008.
 - مازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة 3% من اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة.
 - نفس التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.
 - إنخفاض نسبة الصادرات في كل من السنتين 2015 و 2016 بسبب إنخفاض سعر البترول ما له دور في نقص عائدات التصدير مقارنة بالإنفاق على الواردات و هنا حقق الميزان التجاري عجزا .
- #### اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى تم تأكيد ها باعتبار أن رصيد الميزان التجاري الجزائري يحقق رصييدا موجبا في أغلب فترة الدراسة، و تبين لنا أنه عملية التحرير التام للتجارة الخارجية ساعد في الإندماج و بسهولة في الإقتصاد العالمي. - لجأت الجزائر إلى سياسة كبح -ترشيد -الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات؛ تتمثل في تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد؛ بالإضافة إلى إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط بالإضافة إلى تنامي حصيلة الواردات طيلة الفترة من 2000 إلى 2016 وهذا بسبب عدة عوامل، أهمها اتباع الجزائر سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الطلب(برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2000)، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة بسبب عجز القطاع الفلاحي عن تلبية الحاجيات المتزايدة.

- تم إثبات الفرضية الثالثة من خلال الدراسة الوصفية الإحصائية لأهم شركاء الجزائر للواردات و أيضا للصادرات حيث توصلنا إلى أنه تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي الطرف المهم في التعامل بـ 94، 60% من وارداتنا و79.59% من صادراتنا و تبقى دول الاتحاد الاوربية دائما الشريك الرئيسي للجزائر، بنسب على التوالي 47.47% واردات و 57.95% صادرات و تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الأخيرة بحصة بلغت 13.47% من حيث واردات الجزائر من هذه البلدان، و 21.64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان. يظهر الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية الأخرى (خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) تراجعاً في حصصها من السوق بما يقارب

من 21.6% مقارنة مع عام 2015، أي اجتازت من 1.26 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 989 مليار دولار أمريكي في عام 2016.

- نتائج الدراسة الوصفية تثبت صحة الفرضية الأخيرة التي تثبت زيادة حصيلة الصادرات طيلة الفترة من 2000 إلى 2012 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط و الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة؛ وتراجعت قيمة الصادرات خلال السنوات الموالية، حيث انخفضت في سنتي 2009 و 2010 والسبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي، كما وصلت الى أدنى قيمة لها سنة 2016. تُفسر نتيجة عدم استقرار رصيد الميزان التجاري الجزائري، وعدم استقرار تغطية الصادرات الجزائرية للواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة إلى تدني أسعار البترول من جهة، وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى، حيث أن إيرادات الجزائر المتأتية من التصدير تتأثر بتغير أسعار البترول، بالانخفاض في حالة تدني أسعار البترول، وبالارتفاع في حالة تحسن أسعار البترول. كما يعتبر معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر متغيرا تابعا للتغير في أسعار النفط، نظرا لتركيز الصادرات الجزائرية على البترول. وتوصي الدراسة بضرورة تنويع الصادرات؛ بدلا من التركيز على تصدير المحروقات.

التوصيات:

- على الجزائر ان تعمل على تنشيط اكثر لمكانيزمات آلية سعر الصرف للاستفادة منها في دعم تنافسية المنتجات الوطنية في الاسواق الاجنبية وبالتالي تنشيط العمل التصديري
- توفير اليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للاستقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الاجانب
- لتنشيط العمل الانتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الانتاج من اجل التصدير
- لابد على الجزائر ان تسعى الى الانضمام الى اكبر التكتلات الاقتصادية الاقليمية للاستفادة اكبر من عملية الاندماج والعمل على احياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط المنطقة التجارة الحرة العربية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري
- اعطاء عناية اكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والادارية لزيادة العمل الاستثماري وخلق الفوائض الانتاجية من اجل التصدير وتفعيل دوره في العمل التصديري
- على الجزائر ان تعمل على زيادة تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية مما يخدم مصلحة المؤسسات الوطنية ويشجع قدوم المستثمر الاجنبي المباشر لاعطاء ديناميكية اكثر للسوق الداخلية والتنافس من اجل الدخول الى الاسواق الاجنبية

-توصيات اخرى:

- ضرورة الرفع من مستوى تأهيل المؤسسات الإنتاجية الوطنية من حيث الجودة والمنافسة.
- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات لتفعيل عملية تنميتها بشكل أكثر فاعلية.
- العمل على إنشاء مناطق حرة صناعية للتصدير.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب :

- السيد أحمد محمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، مصر 2009.
- إيمان عطية ناصف. هشام محمد عمارة، "مبادئ الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007.
- على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، .
- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- زينب حسين عوض الله، العلاقة الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2008.
- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجز الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- رعد حسن الصرن، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة"، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.
- سامي عفيفي حاتم، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.
- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجز الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- يوسف مسعداوي، "دراسات في التجارة الدولية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- جاسم محمد، "التجارة الدولية"، دار زه ارن للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- جودة عبد الخالق، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، مصر، 1992، الطبعة الرابعة.
- أحمد فارس مصطفى، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط: 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط: 2006، 3.
- عطا الله بن طريش، " اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية " دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير، تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية 2010/2011
- محمد صفوت قابل، " منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بملح، " تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

- محمد قويدري، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 07، 2002.
- محمد علي إبراهيم، "الأثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- أحمد فاروق غنيم، "تحرير التجارة"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، "الجات و آليات منظمة التجارة العالمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل"، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- ناصر عدون، محمد متاوي، "الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
- ياسر الحويش، "مبدأ عدم التدخل و اتفاقيات تحرير التجارة الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
- مصطفى عبد الله الكفري، "عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا 2008.
- 3- لزاك باليسرويز أي آل LEZEK BALCEROWICZ ET AL "اقتصاديات انتقالية"، ترجمة إدريس نادر التل، دار الكتاب الحديث الطبعة الأولى، عمان الأردن 2009، ص 01.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائريين بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية" (تشرح وضعية) مطبعة حلب، الجزائر، 1993، ص 208
- مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل"، التجربة الجزائرية.
- منور أو سرير وعليان نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2 ماي 2005.
- ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003.

المذكرات والأطروحات:

- صدر الدين صوالي، "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 76، ص 77.
- فاطمة الزهرة بن زيدان، "دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، سنة 2011-2012.
- نسيم ناصر، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة ما بين 2005-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، سنة 2013-2014.
- ملوك عثمان، "تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، لسنة 2016.
- زبير طيوح، "اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر 1980-2013"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، لسنة 2014-2015.

- زير مي نعيمة ، " التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، لسنة 2010-2011.
- التجاني بن سالم ، " دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014 " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، لسنة 2016-2017.
- حمشة عبد الحميد ، " دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، لسنة 2012-2013.
- مليكة ومان ، " أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي – الجزائر في الفترة ما بين 2000-2013 " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ، لسنة 2014-2015.
- بن طرية حورية ، " دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري – خلال الفترة الممتدة من 1970-2014 " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، لسنة 2016-2017.
- أ.جلطي غالم ، " ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، لسنة 2000.

المجلات:

- حمزة علي و حفيظ الياس ، " إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الإقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي : حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2010 " ، (مجلة التنظيم و العمل) ، لسنة 2010.
- أ. معروف جيلالي ، أ.د. لبيق محمد البشير ، " فاعلية التكامل الإقتصادي في إنشاء و تحويل التجارة الخارجية " ، (مجلة نور للدراسات الاقتصادية) ، لسنة 2015.
- بويستة جمال ، " القيود الواردة على المنافسة وأثرها على تحرير التجارة الخارجية " ، (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد السادس) ، مارس 2015.
- د. علالي مخطار ، " الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية " ، (مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية العدد الثامن) ، ديسمبر 2017.
- أ.د. بابا عبد القادر – جامعة مستغانم و أ.د. ويس عبد القادر جامعة تيارت ، " تحديات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الاقتصادية " ، (مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية العدد الثامن) ، ديسمبر 2017.
- د. درار عياش ، د. أوكيل نسيمة و أ. يعلي زينب ، " تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011 " ، (مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة العدد 27 المجلد 2) ، لسنة 2013.
- د. جميلة الجوزي ، " ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة " ، (مجلة الباحث العدد 11) ، لسنة 2012.
- م. د. رائد فاضل جويد ، " النظرية الحديثة في التجارة الخارجية " ، (مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية العدد 17) ، لسنة 2013.

- محمد قويدري، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 07، 2002.

- منور أو سرير وعليان نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2 ماي 2005.

-ناصر مراد، "الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003.

- قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية السنة الرابعة، العدد 29 جويلية 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

- يوسف سعداوي، رفيق باشوندة "واقع وأفاق الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 4، مارس 2005.

- دراسات اقتصادية، مجلة دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 10، السنة 2008.

- جلطي غانم، "التجارة الخارجية للجزائر كمغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد، والمناجمنت، السياسات الاقتصادية، واقع وأفاق، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 6 أبريل 2007.

-عبد رحمان مبول "انضمام الجزائر لمنظمة التبادل الحر مع أوروبا يكتسي بعدا استراتيجيا" مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 12، جوان 2009

المقالات:

- هجيرة عبد الجليل و سمير بهاء الدين مليكي، "اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري"، ديسمبر 2012.

القوانين و المراسيم:

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77/ 2009 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2009 .
المواقع الالكترونية:

www.ulum.nl-

www.douane.gov.dz-

www.elkhabar.com-

www.aps.dz-

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- ANDREW HARISON et autres, « Business international et mondialisation » traduit par SIMEON FONGANE, 1ère édition édition de boeck, paris, France, 2004.
- PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère édition, THEMIS Economie, 1998.
- MICHEL RAINELLI « le commerce international », 8ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002.
- Otmane BEKENNICHE, L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC, OPU, ORAN, 2006.
- ABEDEALAZIZ Faycel, « ouverture de l'économie informel et la distribution» Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°105, Juillet 2009, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger.
- ABEDEALAZIZ Faycel, « ouverture de l'économie informel et la distribution» Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°105, Juillet 2009, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, ALGERIE.
- Nordine GRIM, l'économie algérienne otage de la politique, casbah édition, Alger.

ملخص:

تعد التجارة معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها خلال الاستيراد وفي نفس الوقت تصدر الفائض من سلعها وخدماتها، الأمر الذي يضيف ويبرز الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات الدولية. أو الجزائر هي من بين الدول التي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير، كما أنها اتبعت استراتيجيات لتنميتها حيث اتبعت أولاً إستراتيجية إحلال الواردات، ثم تنمية الصادرات وتشجيعها. فمن خلال تحليل كل من البنية السلعية للواردات والصادرات، نجد أن أهم ما نستورده هو التجهيزات الصناعية، والمواد نصف المصنعة. أما بالنسبة للصادرات فيسيطر عليها قطاع المحروقات رغم الجهود المبذولة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، ثم تليها كل من المواد نصف المصنعة و المواد الأولية. أما من حيث التوزيع الجغرافي نجد أن الاتحاد الأوروبي هو الأكثر تعاملًا معه سواء في عملية الاستيراد أو التصدير. ومن تحليل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016 (يحقق الميزان التجاري فائض مستمر خاصة أنه تم سير تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 ، إلا سنة 2016 انخفض الفائض بسبب انخفاض أسعار البترول).

Résumé :

Le commerce est un facteur d'évolution et d'équilibre des états pour la sécurisation de leurs besoins par l'importation et en même temps elle exporte ses divers biens et services grâce à l'exportation, qui introduit et souligne l'importance que la balance commerciale, qui est l'indice qui mesure la différence globale entre la valeur des exportations et des importations de biens et services à l'étranger. L'Algérie est considérée parmi les pays qui sont les processus d'importation et d'exportation, comme elle a suivi les stratégies suivies pour son développement où la stratégie de substitution des importations d'abord, puis le développement des exportations et les encourager. C'est grâce à l'analyse de chacune des structures des produits de base des importations et des exportations, nous constatons que la chose la plus importante est de les importer fournitures industrielles, matériaux et produits semi-finis. Comme pour les exportations , généralement accompagnés par le secteur des hydrocarbures en dépit des efforts pour développer les exportations de carburant à l'extérieur , puis suivi par tous les matériaux et matières premières semi- transformés . En termes de répartition géographique, on constate que l'Union européenne est le plus en contact avec lui, soit dans le processus d'importation ou d'exportation. Et l'analyse de la balance commerciale au cours de la période (2000-2016) L'équilibre de l'excédent commercial continue d'autant plus qu'il a été le progrès de la mise en œuvre de l'accord d'association avec l'Union européenne (2005), mais en 2016, l'excédent à diminuer en raison des prix du pétrole.